

بنك إسرائيل:
زيادة ميزانية الجيش
تحتاج إلى رفع
الضرائب
صفحة (٤) ع

إسرائيل تستخدم
مصطلحات لطرده طالب
اللجوء الأفارقة كالتالي
استخدمتها ضد عودة
اللاجئين الفلسطينيين!
صفحة (٦) ع

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/٧م الموافق ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٥ السنة الثالثة عشرة

المنتدى الإسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مركز الدراسات الفلسطينية للإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المفاوضات الائتلافية لتشكيل حكومة نتنياهو الرابعة تدخل مرحلة مكثفة بعد انتهاء الفصح العبري

*مصادر في قائمة "المعسكر الصهيوني" تعتقد أن نتنياهو قد يحاول ضم القائمة إلى حكومته في ظل اتفاق الإطار مع إيران! *بينيت: نتنياهو يستهزئ بـ "البيت اليهودي" *



ما بعد الانتخابات الإسرائيلية: مفاوضات ائتلافية صعبة وراء الكواليس.

وأوضح المصدر نفسه أنه «إذا أراد الجانبان (حزب الليكود و«المعسكر الصهيوني») المضي باتجاه حكومة مشتركة، فإن موضوع النضال ضد الاتفاق النووي وكذلك ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة، من شأنهما أن يسهلا على رئيس حزب العمل والمعسكر الصهيوني إسحاق هرتسوغ أن يفسر لناخبيه الإقدام على مثل هذه الخطوة المختلف حولها بالانضمام إلى نتنياهو».

ويشار إلى أن قطبي «المعسكر الصهيوني»، هرتسوغ وتسيبي ليفني، امتنعا حتى الآن عن توجيه انتقادات للاتفاق مع إيران، الذي جرى التوصل إليه الأسبوع الماضي، ويركزان على الدعوة لترميم العلاقات مع الولايات المتحدة.

وتوقع مصدر آخر في «المعسكر الصهيوني» أن «نتنياهو هو متوتر، وهو قلق من رد فعل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في حال شكل حكومة يمين ضيقة، ولذلك فإنه يوجد احتمال جيد بأن نراه يتوجه إلينا في الأسابيع القليلة المقبلة».

ورغم أنه لم تجر حتى الآن اتصالات رسمية بين الحزبين على تشكيل حكومة وحدة، لكن تعالت تساؤلات في «المعسكر الصهيوني»، في أعقاب بيان أصدره رئيس الكتلة في الكنيست، إيتان كابل، وعبر فيه عن دعم لتحفظ نتنياهو من الاتفاق النووي، ورأوا فيه خطوة لتمهيد الطريق للانضمام إلى حكومة نتنياهو الجديدة، علما أن كابل نفى ذلك وادعى أنه عبر عن موقف شخصي. ورغم ذلك فإن كابل يعتبر مقربا من هرتسوغ.

على صعيد آخر دعا يوسي بيلين رئيس حزب ميرتس السابق حزب العمل إلى وضع شروط سياسية للانضمام إلى حكومة وحدة.

وقال بيلين في مقال نشره في صحيفة «يسرائيل هيروم» قبل عدة أيام: ليست هناك مفاوضات ائتلافية سهلة، فهي تتضمن تنازلات بعضها مبدئي وبعضها الآخر شخصي، وخيبات أمل وإزعاج وحرد، وليس من المفاجئ أبدا أن تستمر النقاشات بشأن تشكيل حكومة نتنياهو الرابعة وقتنا أطول مما بدت عليه الأمور صباح اليوم التالي للانتخابات. وفي هذه الأيام يطرح خيار حكومة الوحدة من أجل كبح مطالب الأحزاب الصغيرة وتهديتها بانها إذا طالبت بالكثير فإنها ستنتهي بعدم الحصول على أي شيء وستجد نفسها خارج الحكومة. لكن لا

استؤنفت أمس الاثنين المفاوضات الائتلافية بين حزبي «الليكود» و«البيت اليهودي». وتمحور البحث بينهما حول المطالب المختلفة التي طرحها «البيت اليهودي» وموضوع الحقبة الوزارية التي ستسند إلى رئيس هذا الحزب نفتالي بينيت.

ومن المتوقع أن تدخل المفاوضات الائتلافية مرحلة مكثفة بعد انتهاء عيد الفصح العبري الأسبوع المقبل.

وكان رئيس حزب «البيت اليهودي» بينيت شن هجوما حادا على رئيس الحكومة رئيس الليكود بنيامين نتنياهو على خلفية طريقة إدارته المفاوضات الائتلافية مع حزبه.

ويحث إذاعة الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل) في نهاية الأسبوع الفائت تسجيلاً صوتياً لتصريحات أدلى بها بينيت خلال اجتماع مغلق لمجموعة من ناشطي حزبه قال فيها إن نتنياهو يستهزئ بأنصار «البيت اليهودي» ويمتنع عن إجراء مفاوضات حقيقية معه برغم الاجتماعين اللذين عقدا بينهما. وأضاف أن نتنياهو طرح عليه تولي حقيبة الخارجية أو حقيبة التربية والتعليم دون غيرها، وتساهل هل كتب مثلاً على رئيس حزب شاس ربييه درعي أن يكون وزيراً للخارجية وعلى رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفغدور ليرمان أن يكون وزيراً للخارجية؟

وخلص بينيت إلى القول إنه إذا كان نتنياهو يريد حكومة وحدة وطنية مع قائمة «المعسكر الصهيوني» فليقبل ذلك لكن من دون إلقاء اللوم على حزب «البيت اليهودي».

في غضون ذلك أعربت مصادر في قائمة «المعسكر الصهيوني» عن اعتقادها بأن رئيس الحكومة نتنياهو قد يواصل ضم هذه القائمة إلى حكومته خلال الأسابيع القليلة المقبلة في ظل اتفاق الإطار بين الدول الست الكبرى وإيران وقلق نتنياهو من رد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تشكيل حكومة يمين ضيقة في إسرائيل. ونقلت صحيفة «هآرتس» أمس الاثنين عن مصدر في «المعسكر الصهيوني» قوله إن القضية الإيرانية، وتوقيع اتفاق الإطار بين الدول الكبرى وإيران الذي يلقى معارضة واسعة في الساحة السياسية الإسرائيلية، قد تكون الأساس المشترك لتشكيل حكومة وحدة إسرائيلية.

الاستخبارات الإسرائيلية تتوقع عدم تعاون نظيراتها الغربية معها ضد إيران!

في إيران، وقد منع ذلك ضغوط أميركية وعود بتشديد العقوبات، ليصبح الخيار العسكري غير وارد أمام الجهود الدبلوماسية الغربية من أجل التوصل إلى اتفاق. واعتبر بيرغمان أنه تتزايد أهمية الموساد الآن، لأنه سيعمل مع «أمان» على التأكد مما إذا كانت إيران تطبق الاتفاق مع الغرب في حال توقعه. ولفت إلى أن المشكلة في هذه الأثناء هي أن قسما من القدرات الإسرائيلية متعلق ضد إيران، على الصعيد الاستخباراتي، متعلق بقدرات دول عظمى. ويلاحظ منذ الآن وجود تراجع كبير في استعداد الاستخبارات الغربية في التعاون مع إسرائيل في كل ما يتعلق بتبادل المعلومات. ورأى بيرغمان أن هذا التعاون سيضعف أكثر بعد توقيع اتفاق دائم مع إيران، ولن تقبل أية دولة، وخصوصا الولايات المتحدة، رصد موارد من أجل أن تثبت أنها أخطأت باعتمادها على إيران. وخلافا للماضي فإن الأميركيين لن يوافقوا على تنفيذ عمليات سرية تتعدى جمع معلومات

استخباراتية، وتشمل إعطاب معدات وإدخال فيروسات إلكترونية في المنظومة النووية الإيرانية. وتوقع بيرغمان أنه في حال استأنفت إيران المسار العسكري لبرنامجها النووي، فإن الموساد سيطالب باكتشاف ذلك ووضع أدلة أمام صناع القرار في إسرائيل، من أجل إثارة الموضوع مجددا، وتقديم أدلة كهذه إلى الولايات المتحدة، وقد تقرر إسرائيل على ضوء ذلك مهاجمة إيران. من ناحية أخرى قوبل اتفاق الإطار النووي بين الدول الست الكبرى (مجموعة الدول ١+٥) وإيران بمعارضة واسعة في إسرائيل شملت معظم أركان الطيف السياسي. ووصف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو هذا الاتفاق بأنه «سعي» وبأنه «يشكل خطرا» على المنطقة والبشرية كلها، وطالب بأن يشمل الاتفاق النهائي اعتراف إيران بـ «حق دولة إسرائيل في الوجود».

بتبادل المعلومات الاستخباراتية مع جهات أجنبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وحتى مع أجهزة استخبارات دول لا توجد لدى إسرائيل علاقات دبلوماسية معها". ووفقا لبيرغمان، فإن هذا التعاون مكن من كشف أنشطة إيرانية تتعلق بتطوير البرنامج النووي العسكري، وسمح بإقامة شركات وهمية باع إيران عمادا مطوَّب، وتم تطوير فيروسات إلكترونية للحق أضرارا بالبرنامج. كما أن داغان نجح في تجنيد وزارة المالية الأميركية لتنفيذ عملية سرية غايتها المس اقتصاديا بمؤسسات الحكم في إيران وتشديد العقوبات وأمل الغرب بإسقاط النظام في إيران، وشاركت في هذه الأنشطة شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان» أيضا. وتابع بيرغمان، أنه في الوقت الذي أمن فيه داغان أن بالإمكان عرقلة البرنامج النووي الإيراني بوسائل سرية، طالب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع في حينه، إيهود باراك، بدراسة شن هجوم جوي ضد المنشآت النووية

استبعد مسؤول في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن توقع الدول الست الكبرى وإيران على اتفاق نووي دائم بحلول شهر حزيران المقبل، أو حتى في المستقبل القريب. كما عبرت هذه الأجهزة عن مخاوفها من احتمال عدم تعاون أجهزة استخبارات غربية معها حول البرنامج النووي الإيراني. ونقل محلل شؤون الاستخبارات في صحيفة «يديעות أحرונوت»، روني برغمان، أمس الاثنين، عن مسؤول رفيع في مجال تقييم الأوضاع في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية قوله إن «احتمال توقيع اتفاق بين إيران والغرب في حزيران أو في المستقبل القريب عموما هو أقل من ٥٠%». وأضاف المسؤول نفسه أن ما يبدو للكثيرين في الغرب أنه نهاية الأزمة مع إيران، ما هو إلا بداية مفاوضات منهكة ومضنية حول تفاصيل اتفاق الإطار المليء بالثغور والذي صيغ في لوزان (سويسرا). وأوضح أنه «خضنا تجربة مشابهة في الماضي، وخلال السنوات العشر الماضية

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - «مدار» يطلق موقعه الإلكتروني الجديد

الموقع يضع في متناول المتصفح كل ما أنتجه المركز طوال فترة نشاطه منذ عقد ونصف العقد

رام الله: أطلق المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - «مدار» أمس الاثنين موقعه الإلكتروني الجديد على شبكة الانترنت متوخيا أن يكون بإمكانه أن يضع كل ما أنتجه على مدى نشاطه طوال عقد ونصف العقد في متناول المتصفح.

ويضم الموقع الجديد «موسوعة مصطلحات» تُعدّ تطويرا لمعجم المصطلحات الذي أصدره المركز، شاملا فيها أغلب المصطلحات المتعلقة بالشؤون الإسرائيلية في شتى مضاميرها.

كما يضم أرشيفا لجميع أعداد ملحق «المشهد الإسرائيلي» الذي يوفر إطلاقة عن قرب على ما يحدث في إسرائيل قراءة ومتابعة وتحليلاً.

ويوفر الموقع للمتصفح أرشيفا كاملا لجميع أعداد المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية» جرى تقسيمه بموجب المواضيع، إلى جانب أرشيف لجميع أعداد التقارير الاستراتيجية السنوية التي ترصد وتحلل أهم المستجدات والتطورات التي تشهدها الساحة الإسرائيلية على مدى كل عام (متوفرة مجاناً بنسخ PDF).

كذلك يوفر أرشيفا لجميع أعداد سلسلة «أوراق إسرائيلية» (متوفرة مجاناً بنسخ PDF)، وهي سلسلة مترجمة تشمل تقارير موسعة حول محاور إسرائيلية متعددة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام وما إلى ذلك.

ويضم الموقع الجديد أرشيفا لجميع المقالات التي عقدها «مدار» بمبارته أو بالتعاون مع هيئات أخرى بالفيديو وأخيرا يشتمل الموقع الجديد لـ «مركز مدار» على خدمة شراء (أون لاين) وخدمة

شراء كتب المركز بنسخة PDF. وفي مناسبة إطلاق هذا الموقع الجديد قالت المدير العام لـ «مركز مدار» د. هنيدي غانم إن الغاية الأهم من هذا الموقع هو أن يكون سبيل المركز إلى الانتشار أيضا في العالم العربي والعالم الواسع نظرا إلى كونه من أهم مراكز الأبحاث في العالم المتخصص في هذا النوع من الدراسات ما جعله مرجعية موثوقاً بها سواء لصانعي القرار أو لجمهور القراء الواسع.

وأضافت غانم أن الهدف من وضع ما أنتجه «مركز مدار» في متناول المتصفح عبر هذا الموقع الجديد هو تعميم فائدته المعرفية على أكبر عدد ممكن من الجمهور، لافتة إلى وجود تعطش لدى الجمهور العربي لهذه المعرفة.

وأكدت أن المركز مستعد لسماع أي ملاحظات واقتراحات من شأنها أن تفيده عمله وتدفع به قدماً.

عنوان الموقع الجديد لـ «مركز مدار»: www.madarcntr.org

[طالع ص ٢]

مركز الدراسات الفلسطينية للإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يتشرف المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» بدعوتكم لحضور مؤتمر

«تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤»

والذي سيعقد في فندق جراند بارك، رام الله، اليوم الثلاثاء ٢٠١٥-٠٧-٢٠ من الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الساعة الثانية والنصف ظهراً

يعقب على التقرير أ. أيمن عودة - رئيس القائمة المشتركة

لتأكيد الحضور يرجى الاتصال أو مراسلتنا على: ٠٢-٢٩٦٦٢٠٠٢ أو على البريد الإلكتروني: madar@madarcntr.org

(ملاحظة: سيتم توفير خدمة الترجمة الفورية إلى الانكليزية)

البرنامج:

09:30 - 10:00 تسجيل وضيافة

10:00 - 10:20 ترحيب و عرض الملخص التنفيذي: د. هنيدي غانم

عرض نتائج فصول التقرير:

الجلسة الأولى: 10:20 - 11:30

10:35 - 10:20 مشهد العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية د. عاطف أبو سيف، د. إيمان شحادة

10:50 - 10:35 المشهد السياسي الحزبي أ. أنطون شلحت

10:05 - 11:05 إسرائيل وعلاقتها الخارجية د. مهند مصطفى

11:20 - 11:05 المشهد الاقتصادي د. عاص أطرش

11:35-12:20 استراحة قهوة

الجلسة الثانية: 11:35-13:20

11:50-11:35 المشهد الأمني والعسكري د. فادي نحاس

11:05-12:05 المشهد الاجتماعي أ. نبيل الصالح

12:05-12:20 لفلسطينيون في إسرائيل أ. همت زعبي، د. رائف زريق

12:50-12:20 تعقيب على التقرير الاستراتيجي أ. أيمن عودة - رئيس القائمة المشتركة

13:20-12:50 أسئلة ونقاش

سيتم توزيع التقرير والملخص التنفيذي للتقرير باللغتين العربية والانكليزية، وعرض لإصدارات «مدار»

محل عسكري إسرائيلي بارز:

نشاط الشهر الأول لرئيس الأركان الجديد تميّز بالمحافظة على «القدرة والتأهب الكاملين للجيش الإسرائيلي في الحاضر»!

أوجز المحلل العسكري الإسرائيلي البارز رون بن يشاي في مقال نشره في الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديעות آخرونوت» الأسبوع الفائت، الشهر الأول لرئيس هيئة الأركان العامة الجديد اللواء غادي أيزنكوت بالتقول إنه تميّز بالمحافظة على القدرة والتأهب الكاملين للجيش الإسرائيلي في الحاضر من خلال قدر من المخاطرة حيال المستقبل.

وفيما يلي مقاطع من هذا المقال:

النشاط الذي أظهره رئيس الأركان العامة اللواء غادي أيزنكوت خلال الشهر الأول من توليه منصبه يهدف إلى تحقيق هدفين: الأول: أن يقدم إلى مواطني إسرائيل «رزمة أمنية جديدة ونحيلة» تتلاءم مع الشرق الأوسط غير المستقر والمتفجر، ومع العدو الذي يستخلص الدروس ويراكم القدرات في مواجهتنا. أما الهدف الآخر فهو تقديم هذا الرد الأمني في ظل الغموض بشأن الموارد التي ستضعها الحكومة الجديدة والمجتمع في إسرائيل في متناول الجيش والمؤسسة الأمنية، وكذلك في ضوء عزلة إسرائيل الأخذة في الازدياد على الساحة الدولية، والأزمة في العلاقات مع الإدارة الأميركية.

ويواجه رئيس هيئة الأركان الجديد واقعا تقلصت فيه الموارد الموضوعة تحت تصرفه ولم تعد كافية، وهو يامل بأن تكون هناك مع حلول موازنة العام ٢٠١٦ ميزانية تسمح للجيش بلورة خطة عمل وتسليح منظمة لديها الزماني عدة سنوات من أجل بناء القوة وتطويرها، في كل شهر يحصل الجيش على ١٢/٨ من ميزانية ٢٠١٤ التي مددت صلاحيتها بسبب الانتخابات، لكن لهذا الوضع ثمنه، ففي الوضع الحالي للميزانية من الصعب تمويل إبعاد الجيش وتأهيله بما في ذلك بناء منظومة للدفاع عن الجبهة العسكرية والجبهة المدنية في الداخل في مواجهة المواربخ والقدائف، وفي الوقت عينه تمويل تطوير التزود بالوسائل الجديدة التي تمنح الجيش تفوقاً نوعياً تكنولوجياً لمما لينا بين ٥ أعوام و ٢٠ عاماً.

لقد كانت سنة ٢٠١٥ أول سنة في تاريخ الجيش الإسرائيلي لا يحدث فيها تطوير وشراء سلاح جديد بحجم كبير. وجرى ذلك بناء على تعليمات من أيزنكوت بوصفه نائباً لرئيس الأركان ثم بوصفه رئيساً للأركان، وبتخاذده هذا القرار، أخذ رئيس الأركان على عاتقه مسؤولية كبيرة ومخاطرة ليست قليلة، ولا أحد يستطيع أن يضمن اليوم أن الجيش سيحصل في ميزانية ٢٠١٦ على المطلوب، كما أنه لا أحد يستطيع أن يضمن لأيزنكوت بأن يوافق المجلس الوزاري الجديد على خطة العمل للسنوات الخمس المقبلة التي يقوم رئاله بإعدادها، فالمجلس الوزاري السابق لم يوافق بسبب صراعات القوى السياسية على

أي من خطتي العمل اللتين أعدهما رئيس الأركان السابق بيني غانتس ورجاله، فلماذا يتوقع مع التركيبة الحالية للائتلاف الحكومي أن يحدث ذلك؛ لكن أيزنكوت قرر المخاطرة حيال المستقبل من أجل المحافظة على القدرة والتأهب الكاملين في الحاضر. وثمة سببان يدفعانه إلى هذه المخاطرة:

١- من الواضح في الوضع الحالي أن المعركة المقبلة قد تنشب في أي لحظة ومن دون إنذار على أي جبهة من الجبهات، وربما في جميع الجبهات في وقت واحد.

٢- الدروس التي استخلصها أيزنكوت من فقدان الكفاءة والاستعداد لدى سلاح البرية خلال حرب لبنان الثانية، وفي الفترة التي سبقت عملية «الجرف الصامد» في الصيف الأخير.

ويعود هذان السببان إلى سعي الجيش للتأقلم مع ظروف عدم توفر موارد مالية كافية.

ويكفي التذكير أنه بسبب التقليلصات في الميزانية التي واجهها الجيش في النصف الثاني من سنة ٢٠١٣ ومطلع سنة ٢٠١٤، قرر رئيس الأركان السابق غانتس الوقف الكامل لجميع التدريبات في ربيع ذلك العام، وتسببت هذه الخطوة بتراجع استعداد سلاح البرية وقدراته بصورة كبيرة وبخاصة فرق الاحتياطيين.

إن فقدان التأهب في الجيش يؤدي إلى تآكل الردع ويقرب الحرب بدلاً من إبعاده، لا يبريد أيزنكوت التورط في وضع لا يستطيع فيه الرد بالقوة الكاملة في أي لحظة، وهذا يتطلب تدريبات شاملة في جميع أذرع الجيش، واستكمال مخازن السلاح وقطع الغيار في مخازن الطوارئ، والتأهيل الكمال لكل طائفة وقطعة بحرية، وللدبابات ولناقلات الجند المدرعة، والاستكمال السريع قدر الممكن لمنظومة الدفاع الجوية. ومن أجل فهم المسألة بعمق يجب أن نعرف أن الوضع المفترض الذي يتدرب

عليه الجيش يسمى «دينامية التصعيد». فمنذ بدء الاضطرابات في العالم العربي قبل أربعة أعوام، لم تعد الحروب في الشرق الأوسط نتيجة مبادرة مخطط لها من جانب طرف معين، بل لم يكن أي طرف من الأطراف المتورطة وزعاماتهم ترغب فيها. إن التقدير الحديث للشعبة الاستخبارات في الجيش هو أنه في الفترة الحالية ليس هناك لدى جميع أعداء إسرائيل، القريبين منهم والبعيدين، أي سبب للدخول في مواجهة معها في ساحة القتال، كما ليس لدى إسرائيل سبب للمبادرة إلى شن حرب ضدهم. لا بل على العكس، فإن جميع الأطراف بمن فيهم الإيرانيون وإسرائيل، لديهم مصلحة واضحة لتأجيل الجولة المقبلة والحرب المقبلة أطول وقت ممكن.

لكن على الرغم من ذلك، فإن «دينامية التصعيد» قد تدفع الجميع إلى التصرف بطريقة تتعارض مع رغباتهم ومصالحهم، وخطر حدوث ذلك كبير خاصة بين نهاية آذار وحزيران. إن «الانتفاضة السياسية» التي بادر إليها ويقودها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على الساحة الدولية، والخطوات الانتقامية الاقتصادية التي اتخذتها إسرائيل ضده من خلال تجميد نقل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، من شأنها أن تؤدي إلى تاجيج «العنف والإرهاب الشعبي» على نطاق واسع في الضفة الغربية، وكذلك في غزة، فإن أزمة إعادة الإعمار والضائقة الاقتصادية المدنية التي تدفع «حماس» إلى الدخول في مواجهة مع إسرائيل، على الرغم من أن القيادتين السياسية والعسكرية للحركة تقولان بوضوح إنهما لا ترغبان في مواجهة معنا.

ويجب ألا ننسى أن استمرار أزمة العلاقات بين حكومة نتانياهو وإدارة أوباما قد يدفع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة إلى استنتاج أنهم قادرون على المخاطرة في مواجهة مع إسرائيل، وأن الأميركيين والأوروبيين سيجتهدون من أجل كبح الجيش الإسرائيلي. وتزداد خطورة «دينامية التصعيد» على الجبهة الشمالية، ففي نهاية ٢٠١٤ وبداية السنة الحالية بدأ أن الإيرانيين قرروا مع حلفائهم، حزب الله والسوريين، أنهم لم يعد في إمكانهم ممارسة المزيد من ضبط النفس تجاه إسرائيل. في نهاية حزيران سيوقع الاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن موضوع البرنامج النووي الإيراني، وإذا لم يوقع الاتفاق، فثمة احتمال أن يحاول الإيرانيون المضي قدماً نحو صنع قنبلة نووية، وستضطر إسرائيل في حال حدوث ذلك أن تقرر ما إذا كانت ستهاجم المنشآت النووية في إيران أو ستمتنع عن ذلك.

وستواجه الإدارة الأميركية القرار عينه. وفي ضوء هذا كله يمكن أن نهمم لماذا لا يسمح أيزنكوت لنفسه بالإقدام على مخاطرة مدروسة مثل تلك التي قام بها غانتس خلال السنة الماضية؛ ولماذا قرر أن يكون الجيش الإسرائيلي في أقصى حالات الجهوزية والأهلية في أي لحظة.

وستواجه الإدارة الأميركية القرار عينه. وفي ضوء هذا كله يمكن أن نهمم لماذا لا يسمح أيزنكوت لنفسه بالإقدام على مخاطرة مدروسة مثل تلك التي قام بها غانتس خلال السنة الماضية؛ ولماذا قرر أن يكون الجيش الإسرائيلي في أقصى حالات الجهوزية والأهلية في أي لحظة.

لكن أيزنكوت من خلال تجربته نائباً لرئيس الأركان يعرف أن تقليص الشراء والتسليح لن يوفر له الميزانية المطلوبة من أجل القيام بالاستعدادات والتأهب، ولهذا قرر عندما أصبح رئيساً للأركان الاستمرار في تقليص جزري لعدد النظاميين في الجيش، علوة على ذلك، يلغي أيزنكوت المزيد من وحدات الاحتياطيين ويقلل الألاف منهم من الخدمة من أجل السماح بتوظيف المال في تدريبات وحدات الاحتياطيين النوعية وبصورة خاصة النظامية.

كما قرر أيزنكوت إعادة النظر في العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي تحت إشراف اللواء يوأف هار- إيفن، وأصبحت عملية صوغ هذه العقيدة في مراحل متقدمة بعد أن برزت الحاجة إلى ذلك بإلحاح بعد «الجرف الصامد» عندما خرج أنصار «حماس» من الغخابي تحت الأرض ومن تحت الركام وهم يرفعون شارة النصر ملعين أنهم «انتصروا». وسيكون هدف خطة العمل استخدام القوة في مواجهة تنظيمات غير دولية و«الانتصار» عليها بسرعة، وليس في عشرات من الأيام. تتعرض فيها الجبهة الخلفية للضربات.

من المهم الإشارة إلى أن رئيس الأركان الـ١١ لم يكتشف البارود، فجزء من الخطوات التي اتخذها تم اعتماده خلال فترة غانتس عندما كان أيزنكوت نائباً له ومشاركاً كبيراً في قيادة الأركان العامة، كما شارك مع وزير الدفاع موشيه يعلون في استخلاص دروس «الجرف الصامد» وفي إدارة المواجهة المحدودة مع حزب الله في الشمال. لكنه لم ينتظر وبدأ بتطبيق هذه الخطوات فوراً.

من سببها الجيش الإسرائيلي في محيطها صعبا، وهي ترعب من ذلك ولا تخسر". ورأى شيلح أن هذا الوضع "يستوجب (من إسرائيل) وضع عقيدة قتالية مختلفة وتفكير مغاير حول كيفية الحسم، لكن لا المؤسسة السياسية ولا الجيش الإسرائيلي وضعا عقيدة كهذه، رغم أن هذه الحرب تتبلور أمام أعيننا منذ سنين، ومن الناحية الفعلية، لم يبن الجيش الإسرائيلي نفسه مقابل الحرب الحقيقية التي أمامنا وإنما مقابل حرب متخيلة، ولم تعد موجودة" في إشارة إلى الحروب بين الجيوش النظامية.

ممس يسببه الجيش الإسرائيلي في محيطها صعبا، وهي ترعب من ذلك ولا تخسر". ورأى شيلح أن هذا الوضع "يستوجب (من إسرائيل) وضع عقيدة قتالية مختلفة وتفكير مغاير حول كيفية الحسم، لكن لا المؤسسة السياسية ولا الجيش الإسرائيلي وضعا عقيدة كهذه، رغم أن هذه الحرب تتبلور أمام أعيننا منذ سنين، ومن الناحية الفعلية، لم يبن الجيش الإسرائيلي نفسه مقابل الحرب الحقيقية التي أمامنا وإنما مقابل حرب متخيلة، ولم تعد موجودة" في إشارة إلى الحروب بين الجيوش النظامية.

إسرائيل، القوة العمياء.

رئيس لجنة الكنيست لبناء القوة العسكرية عوفر شيلح:

ليس لدى إسرائيل إستراتيجية سياسية أو عسكرية لمواجهة أعدائها الحاليين!

ممس يسببه الجيش الإسرائيلي في محيطها صعبا، وهي ترعب من ذلك ولا تخسر".

ورأى شيلح أن هذا الوضع "يستوجب (من إسرائيل) وضع عقيدة قتالية مختلفة وتفكير مغاير حول كيفية الحسم، لكن لا المؤسسة السياسية ولا الجيش الإسرائيلي وضعا عقيدة كهذه، رغم أن هذه الحرب تتبلور أمام أعيننا منذ سنين، ومن الناحية الفعلية، لم يبن الجيش الإسرائيلي نفسه مقابل الحرب الحقيقية التي أمامنا وإنما مقابل حرب متخيلة، ولم تعد موجودة" في إشارة إلى الحروب بين الجيوش النظامية.

إخفاق أكبر من حرب أكتوبر ١٩٧٣

وينظر شيلح، فإن إخفاق إسرائيل خلال العدوان الأخير على غزة فاق إخفاقتها حتى في حرب تشرين/ أكتوبر ("يوم الغفران") العام ١٩٧٣. وقال إنه "في يوم الغفران كانت هناك مفاجأة استخباراتية ورافعها فشل القيادة، لكن جرى اختبار الفكرة الأساسية لمفهوم الأمن، ونجح المقاتلون (الإسرائيليون) في الجبهة في قلب الأمور رأسا على عقب. وشهدنا خلال حرب لبنان الثانية نقصا في قدرات الجيش الإسرائيلي بعد سنوات الانتفاضة الثانية في الضفة، إلى جانب فشل القيادة في إدارة الحرب، لكن في غزة نشبت حرب كانت وجهتها واستعدادات العدو لها قد بنيت طوال خمس سنوات. ولم تكن فيها أية مفاجأة. وكان هناك يقين مطلق بأنها ستنتشب. ورغم ذلك، حارنا ٥١ يوما من دون تحقيق أي إنجاز".

وأضاف أنه «تكشفت مشاكل خطيرة في اتخاذ القرارات، في مجال بنية القوة وممارستها، وفي الجهوزية والتنفيذ. توجد هنا إخفاقات متواصلة، وأزمة عميقة في المفهوم القتالي ولا أحد يواجهها، ومنذئذ تم كنس المشاكل تحت البساط. ورغم أن الحقائق معروفة، لكن ما زالوا يتجاهلونها بعد الحرب في غزة أيضا. وقد كشفت هذه الحرب أننا لسنا مستعدين للمواجهة المقبلة الماثلة أمامنا، في غزة أو لبنان، وكافة العناصر التي كانت موجودة في غزة في الصيف الماضي ستكون موجودة في المواجهة المقبلة. ولم يتعامل أحد طوال الخمس سنين الماضية مع كيفية تحقيقنا انتصارا فيها. وما حدث في غزة سيتركز بكل تأكيد في المواجهة المقبلة. لكن لا أحد من القباطنة، الحكومة والكاينيت (الحكومة الأمنية المصغرة)، يتعامل مع هذا الأمر".

يذكر أنه في أعقاب الحرب نشب سجال عاصف بين الشاباك وشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" حول أي من الجهازين حذر منها.

وقال شيلح «لا أريد التطرق إلى ما قيل أمام اللجنة البرلمانية، لكن كلا الجهازين، ووسائل الإعلام في أعقابها، انشغلا بالأمر غير الصحيح. إنهم يتحدثون دائما عن المعلومة الذهبية ورفض نتانياهو المبادرة إلى عملية سياسية إقليمية، تكون مصلحة إسرائيل في إطارها لجم حماس وجعل غزة منزوعة السلاح في موازاة إعمارها، أوجد وضعا عدنا فيه إلى البداية، بحيث أن قوة حماس تتعاظم مرة أخرى، وأن إسرائيل ومصر تخفانها ثانية. وإذا لم يكن هناك تغيير، فإن الجولة الثانية هي مسألة وقت، وستكون أشد من الجرف الصامد".

ورأى شيلح أن الفشل الإسرائيلي الحقيقي "تابع ليس فقط من أن نتانياهو تخوف من عملية إقليمية ستجلب عليه بالضرورة ضغوطا لإجراء مفاوضات مع رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن (محمود عباس)، وإنما هو نابع من شيء أعمق، وهو أنه لا توجد لدى إسرائيل أية إستراتيجية، سياسية وعسكرية، لمواجهة أعدائها الحاليين".

وأردف شيلح قائلا «إننا نواجه في الشمال والجنوب منظمات وليس دولا، ومسؤوليتها حيال الأراضي التي تتواجد فيها ليست معروفة، وأي تسوية معها صعبة. كذلك فإن جهاز القيادة والسيطرة فيها يختلف عما هو موجود في جيش نظامي، وهي تستخدم السكان المدنيين كماوى وتخلق وضعا يكون فيه أي



(أ.ب.أ)

اعتقالات واسعة في صفوف نشطاء حماس في الضفة الغربية. وأضاف أنه "إذا كانوا قد استوعبوا وجود خطر لاشتعال الجبهة مع غزة، هل تم أخذ ذلك بالحسبان لدى تصعيد الخطوات ضد حماس في الضفة؟ لقد اعتقل الجيش الإسرائيلي المئات من نشطاء حماس، بينهم عشرات القياديين وأكثر من ٥٠ أسيرا محمرا في صفقة شالبيت، والحق ضررا بشبكات مدنية تابعة لحماس في أنحاء الضفة، وهذه عملية لا توجد بينها وبين العتور على الثلاثة أية علاقة، لماذا يعلنون في إسرائيل، خلال الحملة العسكرية في الضفة، أن الهدف هو تفكيك حكومة المصالحة بين حماس وفتح، بينما من الواضح أن تفكيك هذه الحكومة يعني القضاء على احتمال دفع الرواتب في غزة وبذلك يتم زج حماس إلى الحائط بشكل أكبر، وفيما هي مستعدة لنش هجوم بواسطة نفق في كرم أبو سالم؟".

وأردف أنه "كان واضحا من الناحية الإستراتيجية أن حماس تدهور الوضع عند الحدود على خلفية الحصار على القطاع، من جانب إسرائيل ومصر معا، ولماذا تأخذ كل ألوية المشاة والوحدات الأكثر نخوية في الجيش وتبذل جهودا طوال ثلاثة أسابيع في البحث عن جثث القتية وتنفيذ اعتقالات ضد حماس في الضفة إذا كان لديك حرب ينبغي أن تستعد لها في غزة وأنت تعرف أن حماس ستستكمل استعداداتها لتنفيذ هجوم هناك وتوجد لديك فجوات كبيرة في المعلومات الاستخباراتية حيال مخططاتها؛ والأمر الأخطر هو أن السياق الغزي لا يطرح أبدا في مداولات الكابينيت خلال شهر حزيران. وبدخا في الكابينيت وبصورة عامة فقط أخطار الأنفاق في غزة، وذلك خلال الحملة في الضفة".

وأشار إلى أنه "بدأت تتطور المداولات حول ذلك فقط بعد العثور على جثث القتية، وعندما فقط يتم إطلاع الكابينيت على التحذير من هجوم بنفق قرب كرم أبو سالم، وحتى عندما لم يبحثوا فيما إذا سنبادر إلى المواجهة... إن أن معظم الأضرار التي ألحها الجيش الإسرائيلي بحماس، في عمليتي الرصاص المصبوب وعمود السحاب، كانت بواسطة ضربة افتتاحية مفاجئة".

لا تأثير للكابينيت

بدأ الكابينيت خلال الحرب العدوانية الأخيرة على غزة أنه لا تأثير له ومهمته الوحيدة كانت المصادقة على خطط الجيش ومواقف نتانياهو، وقال شيلح في هذا السياق إن «الكابينيت من نتانياهو كان حريصا على عقد اجتماعات للكابينيت كل يومين أو ثلاثة وفقا للأنظمة. لكن هذه كانت مداولات منهكة ولا علاقة لها بكابينيت في أثناء الحرب. ووصلت الأمور إلى ذروتها في وقت إطلاق النار الأخير الذي أعلن في ٢٦ آب، وفيما نتانياهو لم يعقد اجتماعا للكابينيت للبحث في ذلك، وبالطبع لم يبحث عملية سياسية تضمن إنجازات للعملية العسكرية في نهايتها».

ورغم أن الكابينيت يعتبر الهيئة الأمنية العليا في إسرائيل، إلا أن شيلح أشار إلى أن «نتانياهو لا يرى بالكابينيت هيئة بلورة السياسة. ومنذ بداية أيام الكابينيت في حكومته الأخيرة، فإن نتنياهو لم يطرح أمامه بحثا جديا واحدا حول غزة. وجرى بحث عام واحد فقط. وتقارير شعبة أمان حول الأنفاق، التي قدمت إلى نتنياهو منذ بداية العام ٢٠١٣، لم تُستعرض في الكابينيت، ووصل الوزراء إلى عملية الجرف الصامد من دون أن تكون لديهم أدنى فكرة عن الأنفاق».

إعداد: بروهوم جرابسي

«المشهد الاقتصادي»

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل يرفع توقعات النمو الاقتصادي

أعلن بنك إسرائيل المركزي في تقريره الدوري عن رفع توقعاته للنمو الاقتصادي في العام المقبل ٢٠١٦، إلى نسبة ٣.٥٪، بدلا من ٣٪ في تقدير سابق صدر في نهاية العام الماضي. وأبقى البنك على تقديراته للنمو في العام الجاري ٢٠١٥، بنسبة ٣.٢٪، في حين أن النمو سجل في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٢.٩٪.

وحسب تقديرات البنك، فإن ما سيؤدي إلى ارتفاع النمو، هو ارتفاع حجم الاستثمارات، إضافة إلى ارتفاع ملحوظ في الصادرات. ويستند البنك في توقعاته بارتفاع الصادرات إلى توقعات منظمة الدول المتطورة OECD، إضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد في الدول المتطورة سيشهد في العامين الجاري والمقبل انتعاشا ما يجعل الأسواق قادرة أكثر على الاستيراد.

كما يتوقع البنك استمرار انخفاض البطالة في العام الجاري إلى ٥.٥٪، بدلا من ٦٪ في العام الماضي ٢٠١٤.

كذلك ستخفض البطالة في العام المقبل ٢٠١٦ إلى نسبة ٥.٣٪. أما بشأن التضخم المالي فإن البنك يتوقع أن يرتفع عن صفر بالمئة بقليل (٠.١٪)، علما أن التضخم سجل في الشهرين الأولين من العام الجاري تراجعاً بنسبة ١.٦٪. أما في العام المقبل ٢٠١٦، فيتوقع البنك أن يرتفع التضخم بنسبة ١.٧٪، وهذا متوسط مجال التضخم الذي تركزت عليه السياسة الاقتصادية المتبعة في سنوات الالفين الأخيرة.

وشملت تقديرات البنك المركزي توقعاته بشأن الفائدة البنكية التي ترسو حاليا عند ٠.١٪، وهي الأدنى التي عرفتها إسرائيل. ويتوقع البنك أن تبقى الفائدة عند هذا المستوى حتى نهاية العام الجاري ٢٠١٥، لترتفع في العام ٢٠١٦ تدريجياً إلى مستوى ٠.٧٥٪.

البدء بتنفيذ رفع الحد الأدنى من الأجر

بدأت في شهر نيسان الجاري المرحلة الأولى من قانون رفع الحد الأدنى للأجر، من أصل ثلاث مراحل ستمتد على أكثر من عامين، في حين بدأ الحديث في إسرائيل عن ضرورة رفع الحد الأدنى من الأجر إلى أكثر مما هو مقرر، لتكون المرحلة الرابعة في العام ٢٠١٨. وارتفع الحد الأدنى من الأجر من ٤٣٠٠ شيكل (حوالي ١٠٨٥ دولاراً) حتى الشهر الماضي، إلى ٤٦٥٠ شيكل (حوالي ١١٧٥ دولاراً) في الشهر الجاري.

وستكون المرحلة التالية في الشهر الأخير من العام المقبل ٢٠١٦، ليصبح ٤٨٥٠ شيكل (حوالي ١٢٢٥ دولاراً، بسعر صرف اليوم). أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فسستكون في منتصف العام ٢٠١٧، ليصبح الحد الأدنى ٥ آلاف شيكل (حوالي ١٣٦٣ دولاراً بسعر الصرف اليوم).

ودعا رئيس اتحاد النقابات العامة "الهستدروت" آفي نيسكورن، إلى رفع الحد الأدنى من الأجر إلى مستوى ٥٢٠٠ شيكل (حوالي ١٣٤٠ دولاراً بسعر صرف اليوم)، بإضافة مرحلة رابعة تكون في العام ٢٠١٨. وجاءت دعوة نيسكورن بعد أسبوعين من دعوة الرئيس القديم الجديد لاتحاد أرباب الصناعة شراغا بروش إلى إعادة النظر في قانون رفع الحد الأدنى من الأجر، زاعماً أن القرار سيؤدي إلى موجات فصل عاملين، لأنه سيكلف الاقتصاد نحو ١.٦ مليار دولار سنوياً.

وكان الحد الأدنى من الأجر قد شهد تجميداً على مدى نحو ست سنوات (في حينه ٨٨٠ دولاراً)، إلى أن بادرت حكومة إيهود أولمرت، بمبادرة من كان وزيراً للدفاع ورئيساً لحزب العمل عمير بيرتس، في العام ٢٠٠٦، لرفع الحد الأدنى من الأجر على مرحلتين، كانت آخرها العام ٢٠٠٨، وارتفع إلى المستوى الذي هو عليه الآن، ما يعني أن الحد الأدنى من الأجر جرى تجميده لسبع سنوات أخرى.

حكومة نتنياهو المقبلة قد ترفع مخصصات الأولاد

كما كان متوقعا، رشح عن المفاوضات الجارية لتشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة أن كلتلي المتدينين المعترمين "الحريديم"، "شاس" و"يهדות هتورا"، طالبتا برفع مخصصات الأولاد، التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاماً، والتي كانت حكومة نتنياهو المنتهية ولايتها قد خسفتها بنسبة تقارب ٥٠٪، لتتضرر من الأمر العائلات كثيرة الأولاد، ويشكل حازم جهور "الحريديم" وبعده العرب.

وتحدثت مصادر حزبية عن أن ممثلي حزب الليكود أعربوا عن موافقتهم على الطلب، إلا أن أوساطاً في الليكود استبعدت أن يكون رفع المخصصات إلى نفس المستوى الذي كانت عليه حتى شهر تموز من العام ٢٠١٣.

إلا أن اللافت أن الأمر لاقى اعتراضاً لدى المتوقع تسلمه حقيبة تحت سيطرتهم، بعد أن كانت الحكومة المنتهية ولايتها قد قلصت هذه الميزانيات، بإجماع الائتلاف الذي غاب عنه "الحريديم".

وحسب التوقعات فإن لكل أحزاب الائتلاف المتوقع ستكون مطالب من ميزانية العام الجاري، التي من المفترض أن تكون الشغل الشاغل للحكومة المقبلة منذ يومها الأول. ومن المتوقع أن يقر الكنيست الميزانية حتى اليوم الأخير من شهر تموز المقبل، أي بعد انقضاء سبعة أشهر من العام ذاته. ولذا فإنه بات من شبه المؤكد أن تقدم الحكومة ميزانية عامين في آن واحد، وهذا ما سيحتاج إلى تعديل القانون الذي كان قائماً منذ صيف العام ٢٠٠٩، وجرى تعديله بطلب من وزير المالية السابق يائير لبيد في العام ٢٠١٣.

قال التقرير الفصلي الدوري لبنك إسرائيل المركزي، الصادر في الأسبوع الماضي، إن رفع ميزانية الجيش ستحتاج إلى رفع الضرائب، خاصة بالذكر رفع الضرائب على الرواتب المتوسطة والعالية. كما دعا إلى إعادة النظر في عدد من الضرائب غير المباشرة، ليكون توازن في أسعار بعض السلع والبضائع، فمنها ما هو أعلى من المعدل مما هو في الدول المتطورة، ومنها ما هو أقل.

الميزانية الأمنية

ويقول تقرير البنك المركزي إنه إذا أقرت اللجنة الحكومية بمخصص ميزانية وزارة الدفاع رفع الميزانية في السنوات اللاحقة، فسيكون على الحكومة أن تزيد حجم الميزانية العامة، من خلال رفع الضرائب. وأشار البنك بوضوح إلى أنه يقصد برفع الضرائب، رفع ضريبة الدخل على ذوي الرواتب المتوسطة، والرواتب الأعلى منها، وحسب البنك، فإنه فقط الخمس الأعلى من ذوي الرواتب العالية تفرض عليهم ضريبة دخل مساوية للمعدل القائم في الدول المتطورة، بينما من هم دون ذلك يدفعون ضريبة دخل أقل من المعدل في الدول المتطورة.

وقال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، إن ميزانية الجيش المباشرة، تشكل نسبة ٥.٦٪ من الناتج العام الخام، وهي النسبة الأعلى في العالم، كما أنها الأعلى من حيث عدد السكان، إلا أن التقرير ذاته، يعترف بأن ميزانية الجيش لا تعني كل الصرف على "ملف الأمن"، ولا حتى الصرف غير المباشر على الجيش.

ويقول تقرير مكتب إن ميزانية الجيش، أو "ميزانية الأمن" حسب التعبير الرسمي، سجلت في العام قبل الماضي ٢٠١٣ زيادة بنسبة ٤.٧٪، ولكنها بقيت تشكل نسبة ٥.٦٪ من الناتج العام الخام، كما هي حال العام الماضي ٢٠١٤، وهذه تعد النسبة الأعلى في العالم، تليها الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل فيها ميزانية الجيش المباشرة، ٣.٨٪ من الناتج العام الخام. كما إن إسرائيل تسجل الميزانية الأعلى على مستوى الفرد، إذ يظهر من تقرير مكتب الإحصاء أنها تصرف على الجيش ما معدله ٢٠٣٧ دولاراً للفرد، تليها الولايات المتحدة الأمريكية- ٢٠٣٣ دولاراً للفرد بالمعدل. وتبلغ ميزانية جيش الإسرائيلي المباشرة في العام الجاري ٢٠١٥، حوالي ١.٦ مليار دولار، ومن المتوقع أن يحصل الجيش على إضافات أخرى خلال العام بنحو ١.٣ مليار دولار، وهذا لا يشمل ٣ مليارات دولار، الدعم العسكري الأمريكي السنوي لإسرائيل.

الرواتب والأسعار

وتوقف تقرير بنك إسرائيل المركزي عند مستوى الرواتب، وقال التقرير إن معدل الرواتب ارتفع في العام ٢٠١٤، بنسبة ١.٩٪، وفي العام ٢٠١٣ بنسبة ٢.٦٪. وقال البنك إن مسألة الرواتب ستكون من أبرز القضايا التي على الحكومة المقبلة الانشغال بها.

وكان بحث لبنك إسرائيل المركزي صدر مؤخراً، قد أكد أن قيمة الرواتب في إسرائيل تراوح مكانها منذ العام ٢٠١٠، على الرغم من الفقرة التي شهدتها سنوات التسعين. ويقول البحث إن الزيادة الحقيقية في الرواتب منذ العام ٢٠١١، كانت أساساً في ارتفاع الراتب الصافي، نظراً إلى سياسة تخفيض الضرائب، بينما الرواتب غير الصافية ارتفعت بشكل طفيف، وحتى أنها راوحت مكانها من حيث قيمتها.

وبكلمات أخرى، فإن ارتفاع الرواتب (الصافية) جاء على حساب الزينة العامة وليس أصحاب العمل. ويقول البحث إنه بالمجمل انخفضت قيمة الرواتب من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠١٢ بنسبة ٠.٢٪، بينما قيمة الرواتب

«بنك إسرائيل»:

زيادة ميزانية الجيش تحتاج إلى رفع الضرائب على الرواتب المتوسطة والعالية!

*البنك يدعو إلى توازن في الأسعار ولجم أسعار البضائع الاستهلاكية العالية مقارنة مع أسواق العالم

البنك المركزي يقرر رفع احتياطي العملات الأجنبية من ٨.٦ مليارات إلى ١١.٠ مليارات دولار



الجيش الإسرائيلي: منطقة مالية معتمة.

(إبأ)

قاد إلى ارتفاع الاستهلاك للاحتياجات الحياتية بنسبة ٤٪ في العام ذاته.

البنك يرفع احتياطي العملات

وأعلن البنك المركزي في التقرير ذاته عن قراره رفع الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى ١١.٠ مليارات دولار، بدلا من ٨.٦ مليار دولار حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٤، وحوالي ٢٨ مليار دولار حتى الثلث الأول من العام ٢٠٠٨، حينما قرر البنك المركزي تغيير سياسة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

وتهدف سياسة الاحتياط من العملات الأجنبية للحفاظ على القوة الشرائية للعملات الأجنبية، وضمان سيولة مالية، قادرة على استيعاب حركة الصادرات والاستيراد. وكانت محافظة بنك إسرائيل المركزي رويت فلوغ قد بدأت في إعادة النظر في قاعدة العملات الأجنبية التي وضعها المحافظ السابق ستانلي فيشر. وقررت في ختام أبحاث في البنك أن يكون الاحتياطي من العملات الأجنبية ما بين ٧٠ ملياراً إلى ١١٠ مليارات، بدلا من ٦٥ ملياراً إلى ٩٠ مليارات، حسب القاعدة التي وضعها فيشر.

ومن أجل تحقيق الهدف في العامين الحالي والمقبل، ينوي البنك المركزي تنويع شراء سندات الدين والأسهم في عدة مناطق في العالم. وحتى الآن، فإن ٥٥٪ من الأسهم المالية الخارجية يوظفها البنك في الولايات المتحدة الأمريكية، و١.٦٪ في ألمانيا، و١.١٪ في بريطانيا، و٠.٧٪ في فرنسا، والأن يدرس البنك إمكانية الاستثمار في الشرق الأقصى وخاصة في كوريا الجنوبية واليابان وهونغ كونغ.

ارتفعت من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٠ بنسبة ١.٢٪ سنوياً.

وقال تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن معدل الأجور العام بقي في العام الماضي ٢٠١٤ يراوح مكانه، مقارنة مع العام ٢٠١٣، ولربما بزيادة طفيفة ليست ملموسة لا تتجاوز نسبة ٠.٨٪ (أقل من واحد بالمئة)، وبلغ ٩١.٦ شواكل، وهو ما يعادل وفق سعر الصرف الحالي ٢٣٣٥ دولاراً، علماً أن معدل الأجور الفعلي لا يصل إلى ثلثي هذا الراتب، إذ أن معدل الراتب الرسمي يأخذ بعين الاعتبار معدل الرواتب ككل في السوق، بينما معدل الرواتب الفعلي، يأخذ بعين الاعتبار نسبة الاجيرين الذي يتقاضون كل واحد من مستويات الرواتب، ما يقلل من وزن الرواتب الضخمة في احتساب المعدل.

ورأى البنك أن الأسعار في العديد من المجالات أعلى من معدلاتها في العالم، وخاصة أسعار المواد الغذائية، والسيارات للاستعمال الشخصي (العائلي)، وخدمات الفنادق والمطاعم والترفيه، فأسعار هذه كلها عالية. في حين أن أسعار الملبوسات والأحذية أقل مما هي في الدول المتطورة. ويقول البنك إن ضريبة المشتريات على المواد الغذائية عالية، وهذا يلائم مطالبات في الحلبة السياسية الإسرائيلية بالفاء ضريبة المشتريات عن المواد الغذائية الاساسية، أو تخفيضها بنسبة كبيرة.

كما يقول البنك إن الضرائب المفروضة على السيارات الجديدة أعلى من المتبع في الدول المتطورة، وعلى الحكومة أن تعيد النظر بها، وعلى الرغم من الضرائب العالية، فإن بيع السيارات الجديدة شهد في العام الماضي ٢٠١٤ ارتفاعاً حاداً بنسبة ٢.٤٪، ما

بحث جديد يؤكد: «الخدمة المدنية» على حساب وظائف الضعفاء!

*البحث الذي يستند إلى تحليلات مختصين يؤكد أن عمل "متطوعي الخدمة المدنية" سيأتي على حساب العاملين الذين لا مؤهلات علمية ومهنية

لديهم *حسب التقديرات، عدد "المتطوعين العرب" تجاوز ٤ آلاف شخص، و٩٠٪ منهم من الفتيات، وهذا من أصل ١٧ ألف متطوع في العام الجاري*

وشاية، إلا أن هذا يشمل فلسطينيي القدس المحتلة، ومعهم مئات قليلة جدا في مرتفعات الجولان السوري المحتلة، بمعنى أن عدد أبناء ١٨ عاماً من فلسطينيي ٤٨، يتجاوز ٢٨ ألفاً بقليل.

لكن حسب المعرفة الميدانية، فإن "المتطوعين" العرب في الخدمة المدنية هم من شريحة عمرية تتراوح ما بين ١٨ إلى ٢٢ عاماً، إذ أن قسماً كبيراً منهم يختار التوجه في وقت "متأخر"، نتيجة انسداد أبواب التعليم والعمل في وجهه، فيفرق في وهم الخلاص عبر "الخدمة المدنية". كذلك فإن نسبة عالية من "المتطوعين" العرب، تأتي من جمهوريين فيها نسبة عالية للخدمة العسكرية: العرب الدرزي، والعرب أبناء العشائر البدوية في الشمال والجنوب.

أما بالنسبة للحريديم، فقد بلغ عدد المتطوعين حتى نهاية العام ٢٠١٤، أقل من ألفي شخص، وهو بحسب السلطة ذاتها يتماشى مع الهدف الذي وضعته الحكومة. إلا أن تقريراً آخر أشار في الأسابيع الأخيرة إلى تراجع حاد في أعداد الحريديم، الذين يتوجهون للخدمة المدنية، بعد ظهور مؤشرات إلى تراجع الحكومة المقبلة عن مخطط فرض الخدمة العسكرية الإلزامية عليهم.

فرص العمل

في السنوات الأخيرة زادت المطالبات في الحلبة الإسرائيلية لفرض ما يسمى بـ "الخدمة المدنية- الوطنية"، حسب التسمية الجديدة، على العرب والحريديم، وكل واحد من الجمهوريين يرفض الأمر من منطلقاته، فالحريديم الذين يرفضون الخدمة العسكرية يرفضون أيضاً ما هو بديل عنها، وكل هذا من منطلقات دينية تخصهم، ورغم ذلك فإن مئات منهم تنخرط سنوياً في هذه "الخدمة" حسب المعطيات الرسمية.

في المقابل، فإن منطلقات العرب هي بالأساس سياسية وطنية، ويؤكدون أن هذه الفكرة تنبع من مخططات تاريخية لتدجين العرب وأسرلتهم، وجعلهم خدماً للتيج الذي يحتل ويقتل شعبهم، ويضاف إلى هذا الأساس أيضاً تفسيرات أخرى، ومنها أن المجتمع العربي منكوب أصلاً بقلّة فرص العمل، والعراقيل الكبيرة أمام انخراطهم في قطاع العمل المنظم، لذا فإن تشغيل آلاف من الشبان "تطوعاً" في مؤسسات منظمة، سيكون على حساب أماكن عمل بالإمكان أن تستوعب عمالاً منظمين.

وفي الأيام الأخيرة، صدر بحث في كتاب أجراه البروفيسور ياغيل ليفي،

أكد بحث إسرائيلي جديد أن ما يسمى بـ "الخدمة المدنية" أو "الخدمة الوطنية" البديلة للخدمة العسكرية الإسرائيلية قد تكون على حساب أماكن عمل الضعفاء، خاصة أولئك الذين لا مؤهلات علمية ومهنية لهم، ويتقاضون أجوراً زهيدة، إذ أن اصحاب المؤسسات سيفضلون "المتطوعين" العابرين، الذين يتقاضون حتى ٢٠٠ دولار شهرياً، على عاملين ثابتين بأجور قانونية. ويتزايد الحديث في إسرائيل عن عام إلى آخر حول ما يسمى بـ "الخدمة المدنية"، التي ما تزال طوعية، إلا أن جهات إسرائيلية كثيرة تدعو إلى جعلها الزامية، على كل من لا يسري عليه قانون التجنيد الإلزامي، أو تلقى إعفاء من الجيش لسبب ما.

والشريحتان الأكثر استهدافاً في هذا المخطط هم المتدينون اليهود والتمتزون "الحريديم" والعرب.

فالحريديم الذين لم يسر عليهم قانون التجنيد الإلزامي، حتى قبل عام ونصف العام، أقرت الحكومة المنتهية ولايتها ومعها الكنيست، قانوناً يفرض عليهم الخدمة من جديد، إلا أن تطبيقه يواجه عراقيل كبيرة، نظراً لاعتراض الحريديم عليه، وبحسب كل المؤشرات فإنه سيتم تفريغ القانون من مضمونه في دورة الكنيست الجديدة.

أما العرب فهم خارج دائرة التجنيد الإلزامي، باستثناء أبناء الطائفة العربية الدرزية الذين يرفض عليهم القانون قسراً.

وتجعل حكومات إسرائيل من عدم الخدمة العسكرية ذريعة لسياسة التمييز العنصري ضد الفلسطينيين في الداخل، تحت شعار "تقاسم العبة".

إحصائيات "الخدمة"

ويقول تقرير صادر عن سلطة "الخدمة المدنية- الوطنية"، إنه حتى مطلع العام الجاري- ٢٠١٥، كان مسجلاً ما يزيد بقليل عن ١٧ ألف شاب وشاية في الخدمة المدنية، التي تستمر لمدة عام أو عامين، حسب رغبة "المتطوع". وتقول المعطيات ذاتها إن العرب من بين هؤلاء كان عددهم ١٥٧٧ متطوعاً، وأن ٩٠٪ من هؤلاء من الفتيات.

ويقول بحث آخر أجراه قسم الأبحاث في الكنيست، إن عدد "المتطوعين" العرب في الخدمة المدنية، حتى مطلع العام الماضي- ٢٠١٤ بلغ ٣٧٨٤ شاباً وشاية، ويؤكد هذا البحث أيضاً أن ٩٠٪ من المتطوعين هم من الفتيات، وفي حين يقول بحث الكنيست إنه في العام ٢٠١٤، كان أبناء ١٨ عاماً ٣٣٤٠٠ شاب

مركز عدالة في مناسبة يوم الأرض:

دائرة أراضي إسرائيل تسوّق وحدات سكنية للمستوطنات أربعة أضعاف ما تسوّقه للقرى والمدن العربية داخل الخط الأخضر!

كذلك استخلصت الدراسة التي أجراها محفد بشام والمحامية ميسانة موراني من مركز عدالة أن دائرة أراضي إسرائيل باعت خلال العام الجاري ٧٧ ملكاً من أملاك اللاجئيين المصادرة، في خطوة تنتهك القانون الدولي بهذا الشأن. وفي العام ٢٠٠٩، كشف مركز عدالة أن دائرة أراضي إسرائيل باشرت في عمليات بيع أملاك اللاجئيين وطالب المركز بوقف هذه العمليات، وأشار إلى أن "بيع أملاك اللاجئيين يشكل عملياً انتهاكاً صارخاً ونهائياً لحقوق اللاجئيين الفلسطينيين، وتصفية لحقهم التاريخي على هذه الأملاك". ومنذ العام ٢٠٠٧ وحتى نهاية العام ٢٠١٤، باعت دائرة أراضي إسرائيل أكثر من ٨٠٠ ملك من أملاك اللاجئيين الفلسطينيين.

وقالت المحامية ميسانة موراني إن إسرائيل صادرت منذ قيامها ملايين الدونمات التي كانت بملكية الفلسطينيين، لكن ذلك كله لا يجعلها تتوانى عن تقسيمها العنصري للأراضي، وعن سائر الانتهاكات الصارخة لحقوق الفلسطينيين في شؤون الأرض والسكن. وأضافت أن المعطيات التي أمامنا تشير بوضوح إلى أن أغلبية الأراضي والوحدات السكنية مخصصة لمصلحة اليهود فقط، وتفسر بشكل واضح أزمة السكن في القرى العربية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العسيرة التي يعيشها المجتمع العربي.

والمدن العربية، وبين الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٤ خصصت الدائرة ٣٢٨ مناقصة لإقامة مناطق صناعية في البلدات اليهودية بينما لم تخصص إلا ١٣ مناقصة للقرى والمدن العربية.

وفيما يتعلق بالمستوطنات في المناطق المحتلة وجدت دراسة مركز عدالة أنه خلال العام ٢٠١٤ أعلنت دائرة أراضي إسرائيل عن تسويق ٣١٦٣ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية والقدس والجولان، وفي المقابل لم تسوّق في القرى والمدن العربية داخل الخط الأخضر إلا ١٨٤٤ وحدة سكنية وذلك بالرغم من أن عدد المستوطنين في هذه المستوطنات (نحو ٥٥٠ ألف نسمة) أقل بكثير من عدد سكان القرى والمدن العربية (نحو ١.٧ مليون نسمة). ووفقاً لهذه المعطيات يمكن الاستنتاج بأن دائرة أراضي إسرائيل تسوّق وحدة سكنية واحدة لكل ١٧٣ مستوطناً بينما تسوّق وحدة واحدة لكل ٦٥٠ مواطناً عربياً، أي أنها تسوّق للمستوطنات أربعة أضعاف ما تسوّقه للقرى والمدن العربية.

وقال البيان إن هذه المعطيات تشير إلى تصعيد خطير في سياسات التمييز، إذ قلت الوحدات السكنية المعروضة للبيع في المستوطنات بنسبة ١٨ بالمئة عن العام المنصرم (من ٣٨٨٣ العام ٢٠١٣ إلى ٣١٦٣ العام ٢٠١٤) بينما قلت الوحدات السكنية المعروضة للبيع في القرى والمدن العربية بنسبة ٤٨ بالمئة (من ٣٥٤٧ العام ٢٠١٣ إلى ١٨٤٤ العام ٢٠١٤).

قال مركز عدالة (المركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية القومية العربية في إسرائيل) إن دراسة أجراها حول سياسات تخصيص الأراضي في دولة إسرائيل في مناسبة إحياء الذكرى الـ٣٩ ليوم الأرض (٣٠ آذار ١٩٧٦) أظهرت أن دائرة أراضي إسرائيل مستمرة في انتهاج سياسة التمييز ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في شتى المجالات المتعلقة بالأراضي والسكن. الأمر الذي يشكل انتهاكاً لحقوقهم الأساسية في الملكية والمساواة والسكن والعمل.

وأضاف المركز في بيان صحافي خاص صادر عنه، أن الدراسة اعتمدت على فحص معطيات مناقصات تسويق الأراضي والوحدات السكنية التي وفرتها دائرة أراضي إسرائيل خلال العام ٢٠١٤ الفائت، وقد تبين منها أن هذه الدائرة نشرت مناقصات لإقامة ٣٨٢٦١ وحدة سكنية في المدن اليهودية في مقابل ١٨٤٤ وحدة في القرى والمدن العربية، وهذا يعني أن المواطنين العرب في إسرائيل الذين يشكلون ٢٢ بالمئة من عدد السكان لا يحصلون إلا على ٦ بالمئة من الوحدات السكنية المعروضة للبيع.

كما تبين أن دائرة أراضي إسرائيل خصصت ٣٦ مناقصة لإقامة مناطق صناعية في البلدات اليهودية بما في ذلك خمس مستوطنات في المناطق المحتلة لكنها في المقابل لم تخصص أي مناقصة للقرى

«تحت الرادار». تقرير جديد لمنظمة «يش دين» يكشف:

إسرائيل اعتمدت "مساراً جانبياً خفياً" لشرعنة البؤر الاستيطانية "غير القانونية"!

*هذا "المسار الجانبي السري" جاء مكملاً للمسار الرسمي والمعروف (العلمي) الذي تقوم السلطات الإسرائيلية من خلاله بوضع وإعداد مخططات البناء الاستيطاني، إيداعها والتصديق عليها بواسطة الهيئات والأذرع الرسمية المختلفة، وفي مقدمتها الحكومة الإسرائيلية نفسها * اعتماد هذا المسار يشكل نقضاً واضحاً وفضلاً لتعهدات قطعتها دولة (حكومة) إسرائيل على نفسها، دولياً ("خارطة الطريق") ومحلياً (رد إلى "محكمة العدل العليا")، بإخلاء هذه البؤر وإزالتها!

محلل سياسي إسرائيلي:

هرتسوغ وليفني عمداً إلى إبعاد موضوع الاستيطان عن أضواء الحملة الانتخابية بسبب مسؤوليتهما عن عدم تفكيك "البؤر الاستيطانية"!

أكد المحلل السياسي الإسرائيلي عيكفا إدار الذي ينشر مقالات في موقع "فونيتور" الإلكتروني في سياق مقال نشره في صحيفة "هآرتس" عشية الانتخابات الإسرائيلية العامة، أن قطبي قائمة "المعسكر الصهيوني" إسحاق هرتسوغ (رئيس حزب "العمل") وتسيبي ليفني (رئيسة حزب "الحركة") مسؤولان عن عدم معالجة ما يسمى "البؤر الاستيطانية غير المرخصة"، وأنه بسبب مسؤوليتهما هذه عمداً إلى إبعاد موضوع الاستيطان عن أضواء الحملة الانتخابية.

وكتب إدار يقول: في هذه الأيام تكون قد مرّت عشر سنوات على القرار التاريخي لحكومة إسرائيل، القرار المهم الذي لم يحظ لسبب ما بالاحتراف الذي يستحقه في أيام ما قبل الانتخابات، ففي ١٣ آذار ٢٠٠٥ قررت حكومة أريئيل شارون الثانية تفكيك كل البؤر الاستيطانية غير القانونية التي أقيمت منذ تاديتهما للتقسيم في آذار ٢٠٠١، والتي تم تفصيلها في تقرير المحامية طاليا ساسون الذي وضعته على طاولة الحكومة، وقيل في القرار إن الحكومة تطبق هذا المرحلة الأولى من خارطة الطريق للرابعية الدولية وفقاً للعهد الإسرائيلي في أيار ٢٠٠٣. وهذا البند الذي يتضمن تجميد البناء في المستوطنات لم يكن ضمن الـ ١٤ تحفظاً لإسرائيل التي قدمت للرابعية، إن توقيع وزير المالية في حينه بنيامين نتانياهو على هذا القرار لا يساوي أكثر من الخبر الذي كتب فيه اتفاق «واي» وخطاب بار إيلان وخطابات «الدولتين» أمام الكونغرس الأميركي والجمعية العمومية للأمم المتحدة، لكن هذا هو الوقت لتذكير أصحاب الذاكرة القصيرة عندنا أنه في تلك الحكومة كان موجوداً أيضاً إسحق هرتسوغ وتسيبي ليفني، فقد تم تعيين ليفني لرئاسة لجنة وأزارية خاصة كانت وظيفتها ترجمة تقرير البؤر الاستيطانية إلى لغة الواقع - أولاً وقبل كل شيء التأكد من أنه سيتم تفكيك البؤر غير القانونية التي أقيمت بعد تشكيل الحكومة التي سبقتها (التي ضمت ليفني أيضاً)، وعدد كبير من البؤر أقيم على أراض خاصة للفلسطينيين.

وأضاف إدار: بحسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي، في العقد الأخير ازداد سكان المستوطنات في الضفة الغربية بـ ١١٢ ألف نسمة (من ٢٤٤ ألف إلى ٣٥٦ ألفاً)، وبحسب معطيات «السلام الآن» أضيف في تلك الفترة نحو ٩ آلاف لبؤر غير القانونية، ثلاثة أضعاف عددهم قبل عشر سنوات، وأكثر من نصف الزيادة حدثت في الفترة التي تولت فيها ليفني وهرتسوغ المسؤولية الوزارية عن هذا الخرق الفاضح للقانون الإسرائيلي والدولي.

ومضى قائلاً: إن رئيسة كديما/ الحركة ورئيس العمل/ المعسكر الصهيوني، كانا أيضاً شريكين في عملية تدفق مئات الملايين من الشواكل للمستوطنات عن طريق الأنابيب المسمى «دائرة الاستيطان»، التي تحولت فجأة إلى كيس ضربات قومي، وقبل تقرير البؤر الاستيطانية (الذي وضع أمامها قبل عقد) أقامت الوحدة في الأساس بؤراً كثيرة غير قانونية بدون إذن المستوى السياسي ذي الصلاحية كما كتب في التقرير الخاصة أن النشاطات غير القانونية ومنها سرقة الأراضي الخاصة بدأت في منتصف التسعينيات، يوحى من وزراء إسكان مختلفين بعضهم قام بإغلاق عينيه وبعضهم دعم ذلك وشجعه، وكل حكومات إسرائيل التي تشكلت منذ العام ٢٠٠٥ تجاهلت التوصية القاطعة الواردة في تقرير البؤر الاستيطانية، التي تقضي بخص جناح الوحدة وفي الأساس ميزانيتها، المستمرة في تمويل مشروع تدمير السلام.

وتابع: كما أن وزير المالية الأخير يائير لبيد تعامل بسخاء مع أنصار «الأخ» نفتالي بينيت، واقترح حزبه «يوجد مستقبل» إغلاق وحدة ظهر في عناوين الصحف فقط بعد فتح التحقيق والكشف عن قضايا فساد في حزب «إسرائيل بيتنا»، قد تؤدي ضمن آخرين إلى رجال كبار في هذه الوحدة، وللأسف، فإن الحزب الصهيوني الوحيد الذي يتجرأ رؤساؤه على القول من دون توقف وبصوت عالٍ وواضح أن المخططات لتوسيع المستوطنات تهدد المشروع الصهيوني ليس أقل بل أكثر من البرنامج النووي الإيراني - هذا الحزب يصارع الآن من أجل بقائه.

ونضم إدار: ليس غريباً أن هرتسوغ وليفني عمداً إلى إبعاد موضوع الاستيطان عن أضواء الحملة الانتخابية، ففي كل ما يتعلق بفشل معالجة هذا المرض الذي يهاجم العملية السياسية النازفة ويتبع أموال الجمهور فإنهما يتحلمان المسؤولية، والسؤال المطروح الآن: هل يمكن الوثوق بهما بالأيعود اللجوس في حكومة تقوم برعاية وعسران البؤر الاستيطانية وتمويل من يشوشون على السلام.

كتب سليم سلامة:

عشر سنوات، بالضبط، مزّت منذ نشر تقرير "البؤر الاستيطانية غير المرخصة"، الذي أعدته المحامية طاليا ساسون، المديرة السابقة لوحدة المهمات الخاصة في النيابة العامة في إسرائيل، وقدمته في العام ٢٠٠٥ إلى رئيس الحكومة آنذاك، أريئيل شارون، وتوصلت في متنهاة إلى القول القاطع، من الوجهة القانونية - القضائية، بأن "إنشاء هذه المواقع / البؤر يشكل خرقاً متواصلاً، فظاً ومؤسستياً، للقانون يقوّض أسس سيادة القانون!"

والآن، بعد عشر سنوات على تقرير طاليا ساسون هذا، تأتي منظمة "يش دين" ("يوجد قانون" منظمة متطوعين لحقوق الإنسان) الإسرائيلية لتكشف النقاب عما تصفه بأنه "تحول دراماتيكي" حصل منذ أربع سنوات، أي منذ العام ٢٠١١، في كل ما يتصل بسياسة دولة إسرائيل وحكوماتها بخصوص هذه البؤر الاستيطانية غير القانونية، ويتمثل هذا التحول، باختصار وبوجه أساس في: إنشاء إسرائيل "مساراً جانبياً وخفياً، لتشجيع، دعم وتوسيع البناء الاستيطاني من خلال وبواسطة شرعنة (منح تراخيص) عشرات البؤر الاستيطانية التي تم إنشاؤها، في الأصل، بصورة غير قانونية، وسط توظيف جهود وموارد كبيرة جداً لهذا الغرض، ويأتي هذا "المسار الجانبي السري" مكملاً للمسار الرسمي والمعروف (العلمي) الذي تقوم السلطات الإسرائيلية من خلاله بوضع وإعداد مخططات البناء الاستيطاني، إيداعها والتصديق عليها بواسطة الهيئات والأذرع الرسمية المختلفة، وفي مقدمتها الحكومة الإسرائيلية نفسها.

تقدم منظمة "يش دين" كشفها هذا الآن من خلال تقرير خاص أعدته، بحثاً وكتابة، زيف شطهل، مديره دائرة الأبحاث في "يش دين"، وأصدرته المنظمة في أوائل شهر آذار الأخير تحت العنوان التالي: تحت الرادار - السياسة العادية في تحليل بؤر غير مجازة وجعلها مستوطنات رسمية، (يستخدم التقرير مصطلح "تحليل" المستعار من الشريعة اليهودية، بمعنى: جعله حلالاً - كاشير - وهو ما سنستخدم له هنا مصطلح "شرعنة"، أي، جعله شريعياً وقانونياً).

ويشمل التقرير، الذي يقع في ٣٤ صفحة، ستة أبواب هي، على التوالي:

- ١ - خلفية، وفيها:
 ١. المستوطنات والبؤر طبقاً للقانون الإنساني الدولي؛ إدارة المنطقة الخاضعة للاحتلال كوديعة ولمصلحة السكان المحليين؛ حظر نقل سكان مدنيين إلى المنطقة المحتلة؛ مبدأ وقتية الاحتلال؛ ٢. خلفية إنشاء البؤر؛
 ٣. ضلوع الدولة في إنشاء البؤر وفي حفظ وجودها؛ الحماية والأمن؛ الجيش؛ تخصيص الأراضي؛ المسؤول عن الممتلكات الحكومية والمهجورة في الإدارة المدنية وقسم الاستيطان؛ الدعم في التمويل؛ في البناء وفي البنى التحتية؛ وزارات حكومية مختلفة؛ سلطات شعبية عامة وقسم الاستيطان؛ عدم تطبيق القانون الجنائي والإداري على البناء غير القانوني/ حكومة إسرائيل، الإدارة المدنية، لواء «شاي» (لواء يهودا والسامرة) في شرطة إسرائيل والنيابة العامة للدولة.
 - ب. تحولات في السياسة: تراجع عن نية الإزالة ومنح التسوية.
- ج. المسار الهادئ: إقامة مستوطنات جديدة بشرعنة بؤر غير قانونية؛ معطيات. نحو الربع من هذه البؤر أقيمت مهمة شرعنته، أو هو قيد إجراءات الشرعنة في المسار الهادئ؛ ١٣ بؤرة غير قانونية تمت شرعنتها و"تبييض" البناء فيها؛ ١٢ بؤرة في مراحل مختلفة من إجراءات الشرعنة، بعد تجاوزت المرحلة الأولى، إذ أصدرت القيادة السياسية تعليمات بإنجاز شرعنتها.
- د. إسقاطات على حقوق الإنسان بين الفلسطينيين. هـ. التأثيرات على مجموعات فلسطينية: حالة اختيبارية. و. سلاسل استيطانية.

ثلاث مراحل لشرعنة البؤر

يؤكد التقرير أن السلطات الرسمية المختصة قد أنجزت، حتى اليوم، شرعنة ما يعادل ربع هذه البؤر الاستيطانية غير القانونية (٢٥ بؤرة من أصل ١٠٠ في الضفة الغربية، أو أن بعضاً منها هو قيد الإجراءات الرسمية لإنجاز شرعنته

الاستيطان؛ وقائع عدوانية على الأرض.

نهائياً وأن هذا كله يتم، على قدم وساق، تنفيذاً لقرارات وتوجيهات المستوى السياسي، ويشير التقرير إلى أن شرعنة البؤرة الاستيطانية تشترط توفر - وتحقق ثلاثة مكونات/ مركبات، تمثل عملياً ثلاث مراحل:

أولاً: المركب السياسي - قرار من الجهات السياسية الرسمية المختصة وتعليمات رسمية بشأن فحص إجراءات الشرعنة، إتاحتها وبفعلها قدماً، إلى جانب تعليمات رسمية أخرى بشأن «طابع الشرعنة»، أي، كمستوطنة جديدة مستقلة أم كحي جديد يتم إلحاقه بمستوطنة قائمة، والتجسيد الفعلي لهذه التعليمات يتمثل في تحديد منطقة نفوذ المستوطنة الجديدة، أو توسيع منطقة نفوذ قائمة ومصداق عليها بحيث يصبح في الإمكان إلحاق البؤرة المراد شرعنتها بها، من الناحية التخطيطية - التنظيمية القانونية.

ثانياً: المركب الملكي - أن تكون قطعة الأرض المقامة عليها البؤرة «غير خاصة»، أي، أن تكون الأرض مسجلة رسمياً ضمن «أراضي الدولة» أو تم الإعلان عنها كذلك من قبل الدولة، في إطار إجراء إداري خاص، وتبني الإشارة هنا إلى أن الإعلان عن مساحة ما من الأرض «أراضي دولة» يستوجب تنفيذ إجراء إداري خاص يسمى «تصنيف أراض» الغرض منه هو استيضاح وضعية الأرض القانونية، قبل إعلانها «أراضي دولة».

ثالثاً: المركب التخطيطي - دفع وتنفيذ الإجراءات التخطيطية والتنظيمية اللازمة (لدى دوائر التنظيم والبناء المختصة) حتى المصادقة النهائية على خارطة هيكلية مناسبة وإصدار تراخيص البناء اللازمة، على أساسها وبموجبها. وتجري جميع المداولات حول هذه «الخارطة الهيكلية»، تمهيداً لإقرارها في «المجلس الأعلى للتخطيط» التابع للإدارة المدنية، وتحتاج كل واحدة من مراحل التخطيط إلى مصادقة وزير الدفاع، قبل الانتقال إلى المرحلة التالية. وقد تم إنجاز هذه الإجراءات وإتمام هذه الشروط كلها بالنسبة إلى ١٣ بؤرة «غير قانونية» كهدء؛ أربع منها تمت شرعنتها والإعلان عنها مستوطنات جديدة مستقلة هي «رحليم» (سوسية مع «نوفي نحاما»، «سسنا» و«بروخين»، بينما تمت شرعنة التسع الأخرى إلحاقها أحياء جديدة لمستوطنات قائمة، غير أن الجزء الأكبر منها لم تعمل كمستوطنات جديدة مستقلة (بما في ذلك من حيث المؤسسات الجماهيرية الرسمية المختلفة).

وفي المقابل، هناك ١٢ بؤرة أخرى لا تزال قيد إجراءات ومراحل الشرعنة المتقدمة بعدما أصدرت الجهات السياسية المخولة تعليمات رسمية بخص ودفع شرعنة هذه البؤر؛ ست منها في مرحلة تخطيطية - تنظيمية متقدمة جداً (وبعضها تجاوز مرحلة إقرار الخرائط الهيكلية تمهيداً لإيداعها بفيغ التصديق الرسمي النهائي عليها) وست أخرى في مراحل التحضير للإعلان عن الأراضي المقامة عليها «أراضي دولة» أو في مراحل فحص وضعية الأراضي من ناحية قانونية، تمهيداً للشرع في إجراءات الإعلان عنها «أراضي دولة»، ومع انتهاء إجراءات التخطيط والتنظيم هذه، تكون هذه البؤر جميعها قد استوفت شروط شرعنتها وتحولها إلى مستوطنات قانونية تماماً من وجهة نظر القانون الإسرائيلي.

إنشاء مستوطنات جديدة - نقض للتعهدات

من الواضح، بالطبع، أن مصطلح "شرعنة البؤر" ("تحليلها") ينطوي على كثير من التعميه والتضليل، ذلك أن عملية "الشرعنة" هذه تعني، في محصلتها، إنشاء مستوطنات جديدة، بما يشكل نقضاً للتعهدات السياسية التي قطعها دولة إسرائيل على نفسها وعادت وكررت التزامها بها، مراراً، وفي جوهرها: تجميد ووقف أعمال البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، من جهة، وإزالة جميع البؤر الاستيطانية "التي أقيمت بصورة غير قانونية"، من جهة أخرى، وهو التعهد الذي قطعه إسرائيل بشكل خاص في أعقاب خطة "خارطة الطريق" التي طرح في نيسان من العام ٢٠٠٣ كمشروع لإنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأحد التعهدات الأساسية التي تضمنتها تلك الخطة كان يقضي بتفكيك، إخلاء وإزالة جميع "البؤر غير القانونية" التي تم إنشاؤها بعد آذار من العام ٢٠١١، ورغم أن هذا التعهد بقي حبراً على ورق ولم يتم تنفيذ شيء منه على الإطلاق على أرض الواقع، إلا أن دولة إسرائيل اضطرت - من خلاله - إلى "تبني" الموقف السياسي الذي يعتبر "البؤر غير القانونية" وبقاها انتهاكاً متواصلاً للقانون ينبغي العمل من أجل وقفه وإنهائه، إلى جانب الإقرار بواجب إسرائيل في الدفاع عن حقوق ملكية الفلسطينيين وحمايتها - ملكيتهم على أراضيهم التي أقيمت وتقام عليها هذه البؤر الاستيطانية "غير القانونية".

وتأسيساً على هذا، ذهب منظمة «يش دين» في تقريرها إلى اعتبار «مسار الشرعنة» الذي تكشف عنه هنا «تحولا



(إفب)

سياسياً دراماتيكياً من جانب دولة إسرائيل، يحدث من تحت رادار الجمهور الإسرائيلي والمجتمع الدولي» خاصة وأن الدولة (حكومة إسرائيل) كانت قد أعلنت في العام ٢٠٠٨ بأنها «تعتزم» إلزام جميع الأبنية غير القانونية في الضفة الغربية، وفقاً لسلم أولويات محدد، وضعت وعرضته، وقد جاء إعلان «البناء هذه» في متن رد رسمي قدمته إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي كانت تنظر في التماس حركة «السلام الآن» ضد البناء غير القانوني في بؤرتي «حورشا» و«هيوفيل». ويذكر هنا أن الغالبية الساحقة من هذه «البؤر غير القانونية» أقيمت ابتداءً من منتصف التسعينيات وحتى منتصف سنوات الـ ٢٠٠٠، وقد جرى ذلك كله ليس فقط تحت أسماع وأبصار الدولة، الحكومة، وأذرعها الرسمية المختلفة - الأمنية، العسكرية، السياسية والقضائية - بل كانت الحكومة هي الجهة المباشرة التي أعطت الضوء الأخضر وسمحت بإقامة هذه البؤر، رصدت الأموال اللازمة لتمويل تكاليف إقامتها ثم دعمت وجودها فقدمت لها (ولا تزال، حتى اليوم أيضاً) مختلف المعونات الاقتصادية المباشرة وخدمات الحراسة والحماية الأمنية، بينما تواصل التصريح - في المقابل - بأن مكانة هذه البؤر، التي أقيمت بصورة مخالفة للقانون، «ليست مساوية لمكانة المستوطنات» («القانونية») وبأنها «طبقاً لتعهداتها السياسية الدولية، فهي لا تقيم مستوطنات جديدة»!

ويشير تقرير «يش دين» إلى أن المنظمة تقوم الآن، في إطار عملها، بتوثيق ومعالجة ما يزيد عن ألف حالة موضوعها المنس بحق مواطنين فلسطينيين في الحياة، في الأمن والمسن بحق الملكية، وهي حالات يقع الجزء الأكبر منها في مناطق محاذية جداً للبؤر الاستيطانية «غير القانونية»، ويشكل القبول بواقع وجود هذه البؤر، بسل تحويلها إلى مستوطنات، شرعية وقانونية، توفير غطاء دائم من الشرعية للاعتداء على عشرات الآلاف من الفلسطينيين والممن بهم وبحقوقهم الأساسية.

ويستدل من المعطيات أن دولة إسرائيل قد تبنت في السنوات الأخيرة ما يمكن وصفه بأنه «سياسة خفية» في صلبها إنشاء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة، وذلك بواسطة شرعنة البؤر «غير القانونية»، ومن خلالها، بما يعني عملياً شرعنة كل ما ينطوي عليه فعل إقامة هذه «البؤر» من مخالفات واعتداءات.

حزب "العمل" سجّل "قفزة" في الانتخابات الأخيرة لكن الخريطة الحزبية الإسرائيلية ما زالت تميل لصالح الأحزاب اليمينية والدينية!

كتب برهوم جرابيسي:

كان العنوان الأبرز الذي سيطر على تحليلات المختصين الإسرائيليين فيما يتعلق بنتيجة حزب "العمل" في الانتخابات الأخيرة، هو "الفشل" أو "الهزيمة"، إلا أنه في واقع الحال، وبقراءة أخرى للنتائج، سنرى أن حزب "العمل" سجّل قفزة كبيرة إلى الأمام، قد تكون فرصة تاريخية له، لإعادة وتثبيت مكانته كيدل للحكم، على الرغم من أن وضعية الشارع الإسرائيلي السياسية في هذه المرحلة تجعل احتمال عودته إلى الحكم بعد الانتخابات المقبلة أمرا في غاية الصعوبة، هذا إذا اخترنا تجنب كلمة "مستحيل"، وأسباب هذا الاستنتاج لا تتركز في الحزب ذاته، بل أيضا بالأحزاب المرشحة للانضمام له في أي حكومة مفتترضة سيقمها.

فقد وصل حزب "العمل" إلى الانتخابات الأخيرة بقائمة "المعسكر الصهيوني"، متحالفا مع حزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، وكان هذا تحالفا منظورا من قبل، بسبب رفع نسبة الحسم إلى ٢5٪، ما يشكل خطرا على ليفني وحزبها، الذي تأسس قبيل انتخابات ٢٠١٣، ولكنه لم يثبت نفسه كحزب، بل بقي حزب "المرأة الواحدة"، حزب تسيبي ليفني، التي تعاملت معه كغيرها من الأحزاب الشبيهة، فهي من تقرر هوية المرشحين، فلا هيئات قيادية في حزبهـا، وإن وجدت هيئات كهذه فهي تبقى شكلية، لأن القرار يبقى بيد ليفني ذاتها.

وليفني ليست أكثر من اسم له شعبية، من الصعب تحديد حجمها، ولكن هذا الحجم أبعد بكثير جدا من وصف ليفني له، حينما قالت إن نصف المقاعد التي حققها قائمة "المعسكر الصهيوني"، بمعنى ١٢ مقعدا، كان بفضلها، فهذا يعني أنها هي من أنقذت حزب "العمل" من سقوط إضافي، في حين أن استطلاعات الرأي التي كانت تظهر قبل الإعلان عن انشاء هذه القائمة التحالفية، كانت تشير إلى أن "العمل" سيحقق تقدما ما في الانتخابات المقبلة بمعنى الأخيرة.

ورغم ذلك، فإن جزءا من المقاعد الـ ٢٤ التي حققها "المعسكر الصهيوني"، يعود إلى طابع "التجديد" الذي يظهر به حزب "العمل"، ما أعطى أملا لدى المعسكر الرافض لحزب "الليكود"، بأن يعود "العمل" ليكون بديلا لحكومة اليمين المتطرف.

وكان حزب "العمل" قد حصل في انتخابات ٢٠١٣ على ١٥ مقعدا، أعلى بمقعدين مما حققه في انتخابات ٢٠٠٩، ولكن عددا مسألة عدد المقاعد الضئيلة، فإنه في جولتي الانتخابات السابقتين، فقد مكثته كـ "الحزب الثاني" في خارطة السياسة، ففي انتخابات ٢٠٠٩ حل رابعا، وفي انتخابات ٢٠١٣ حل ثالثا، وبقارق كبير عن الأحزاب التي سبقتها، ما أوجح بأن هذا الحزب المؤسس لإسرائيل، ومن انفرذ بحكمها في السنوات الـ ٢٩ الأولى لها، لن يعود إلى الحكم كحزب أول، أو على الأقل لن يحافظ على مكانة "الحزب الثاني".

عوامل ساهمت في الارتفاع

بالإمكان تعداد الكثير من العوامل التي لعبت دورا في زيادة قوة حزب "العمل" وقائمته التحالفية، بعد سنوات طوال من التراجعات، إذ كانت أخر مرزة رئيس فيها حزب "العمل" الحكومة في العام ١٩٩٩، ولمدة لم ترز عن ٢٠ شهرا، ومنذ ذلك الحين، كان يسجل هذا الحزب تراجعا في كل واحدة من الانتخابات التي جرت خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة.

وإذا ما عدنا إلى نتائج الانتخابات في سنوات الألفين، سنجد أن حزب "العمل" هو أكبر المتضررين من أحزاب "الفقاعة" التي تظهر فجأة، لتزول بسرعة. على سبيل المثال حزب "شينيوي"، في انتخابات ٢٠٠٣، حينما حصل على ١٥ مقعدا، ليختفي الانتخابات التالية، وحزب "يوجد مستقبل" الذي حصل في العام ٢٠١٣ على ١٩ مقعدا، وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت بعد ٦٦ شهرا، خسر "يوجد مستقبل" ٤٠٪ من قوته البرلمانية، ولربما لو طالت فترة حكومة نتניהو أكثر، لخسر عدد مقاعد أكبر، وهذا ما سنعالجه مستقبلا، وفي الانتخابات الأخيرة، ظهر حزب "كلنا"، بقيادة موشيه كلون، واعتمادا على طبيعته والظروف التي نشأ بها، فإن مصيره لن يكون مخالفا، والقضية مسألة وقت لا أكثر.

وما يجعلنا نستنتج ضرر حزب "العمل" من أحزاب "الفقاعة"، هو المعالقل الأساسية لقوة هذه الأحزاب الانتخابية، في منطقتي تل أبيب وجيفا الكبريين، معقل العلمانيين، وما يسمى بـ "الوسط" و"اليسار الصهيوني"، وتعهد أنهم المعالقل السياسية والانتخابية لحزب "العمل" تاريخيا، ولكن تراجعت مساهمتهما لحزب "العمل" مع السنين، وكانت المستفيدة من هذا التراجع أحزاب "الفقاعة"، ما يعني أن في هذه المناطق نسبة الأصوات العائمة، المنقلة من حزب إلى آخر، أعلى من غيرها، وبالإمكان القول، إن هذا يعزز عن خيبة أمل الأوساط العلمانية، و"الوسط" و"اليسار الصهيوني"، من أداء حزب "العمل".

ومن أبرز عوامل ارتفاع قوة حزب "العمل"، أنه في الولاية البرلمانية القصيرة نسبيا، ٢٦ شهرا، جلس "العمل" في صفوف المعارضة، خلافا لكل الدورات السابقة في سنوات الألفين، التي كان فيها "العمل" شريكا في حكومات "الليكود"، وواحدة شكلها حزب "كديما" المنهار، وساعد الجلوس في مقاعد المعارضة، وسلوك مسلك المعارضة، بالمقاييس الإسرائيلية الداخلية، باستعادة ثقة بعض ناخبيه القدامى، أو أن يكون لها من خاب أملمهم كليا من "الليكود" وزعيمه نتניהوو.

والعامل الثاني، هو التحالف الذي أقامه مع تسيبي ليفني، فمن الواضح أن شخصية ليفني تجذب أصواتا في الشارع الإسرائيلي، ولكن كما سبق وذكر منذ، ليس بالحجم الذي تزعمه، ١٢ مقعدا. إضافة إلى أن التحالف بدأ ذاته يحقق في هذه الحالة بالذات "قيمة زائدة"، لكونه يعطي

بعض القطاعات "أملا بالجديد" الذي يبحثون عنه، وثالثا، أن هذا التحالف استطاع جرف أكثر من مقعد كامل من حزب "ميرتس"، الذي خسر أكثر من ١٪ من إجمالي المصوتين، مقارنة بالانتخابات التي سبقت الأخيرة، وساهم هذا بفقدانه مقعدا واحدا.

امتحان المستقبل

في المعادلة الانتخابية الإسرائيلية، لا يكفي الحزب الكبير حصوله على عدد مقاعد أكبر، وأن يتفوق على خصمه الأساس، لأنه بحاجة أيضا إلى ضمان تركيبة ائتلافية من أحزاب تفضل رئاسته للحكومة، والمثل الأبرز في هذا المجال كان في انتخابات العام ٢٠٠٩، فقد حصل حزب "كديما" برئاسة تسيبي ليفني على ٢٨ مقعدا، مقابل ٢٧ مقعدا لحزب "الليكود"، إلا أن باقي توزيعة المقاعد كانت تميل لصالح اليمين المتطرف، والمتدينين المتزمتين، ما ضمن حكومة برئاسة "الليكود".

ويومها، أي في العام ٢٠٠٩، كان نتنياهو يركز على دعم ٦٥ نائبا، ولكنه ما كان قادرا على استيعاب أكثر من ٦١ نائبا، بسبب كتلة "هنيحود هيلكومي" الاستيطانية، التي ضمت حركة "كاخ" الarahابية، إذ وجد نتنياهو العائد إلى رئاسة الحكومة بعد عقد من الزمن، حرجا بضم تلك الكتلة، كونها ستؤثر على مشهد حكومته أمام العالم وخاصة أوروبا. ووجد نتنياهو يومها حبل الخلاص بحزب "العمل" بزعامة إيهود باراك، وأدت هذه الشراكة إلى حدوث انشقاق في كتلة حزب "العمل" البرلمانية، بعد أقل من عامين، وبقي القسم الصغير المنشق بزعامة باراك، في حكومة نتنياهو، التي عملت أطول فترة لأي حكومة، منذ العام ١٩٩٦.

وكان واضحا في كل استطلاعات الرأي التي كانت تصدر تباعا وبكثافة كبيرة على مدى الحملة الانتخابية الأخيرة، أن حزب "العمل" الذي يقود قائمة "المعسكر الصهيوني"، لن يكون بمقدوره تشكيل الحكومة المقبلة، لأن توزيعة باقي المقاعد كانت تميل لصالح نتنياهو و"الليكود"، وهذا شمل حزب "كلنا" بقيادة كلون، الذي وضعه الإعلام الإسرائيلي في خانة الوسط، رغم أنه في الكثير من الأحيان أظهر كلون وجهه اليميني، وأصلوه في حزب "الليكود"، إن أحد أبرز المؤشرات في نتائج الانتخابات، هو أن الصدارة عادت إلى الحزبين التقليديين، فقد حصل حزب "الليكود" على ٣٠ مقعدا، بدلا من ٢٠ مقعدا حصل عليها في انتخابات ٢٠١٣، بينما حصلت قائمة "المعسكر الصهيوني" على ٢٤ مقعدا، منها ١٩ مقعدا لحزب "العمل"، وه مقاعد لحزب "الحركة"، وقد تكون خارطة السياسة الإسرائيلية في طريق العودة إلى الحزبين الكبريين التاريخيين، اللذين انهارت قوتهما في النصف الثاني من سنوات التسعين، بسبب انتهاج الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، ولاحقا بسبب عوامل أخرى.

لكن من السابق لوانه الاستنتاج كليا بأن هذين الحزبين سيستعيان قوتهما حتى منتصف سنوات التسعين،

معطيات رسمية نشرها الجيش الإسرائيلي مؤخرا:

واحد من بين كل خمسة جنود نظاميين يتلقى معونات مالية بسبب تردي وضعه الاقتصادي!

«هذه المعطيات تأتي لتؤكد مضمون الرسالة التي كان وجهها عشرات الجنود النظاميين إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع وقائد الجيش في أعقاب عدوان "الجرف الصامد": أصبحنا نعيش في حالة من الفقر، نتسول الصدقات... ونشعر بالفجوات!"

واحد من كل خمسة جنود من الجنود النظاميين في الجيش الإسرائيلي يتلقى معونات مالية من الجيش، على خلفية وضعه الاقتصادي السيئ وحاجته إلى الدعم المالي، هذا ما تكشف عنه معطيات رسمية خاصة حول الموضوع نشرها الجيش الإسرائيلي في نهاية آذار الأخير.

ويستدل من هذه المعطيات أن ثمة ٤٢٠٠ جندي نظامي يستوفون معايير وشروط استحقاق ما يسمى، في قاموس الجيش الإسرائيلي، "مدفوعات عالية"، وهي عبارة عن مخصصات "ضمان دخل" لعائلات الجنود التي تعيش في وضع اقتصادي اجتماعي قاس، طبقا لمعايير وضعتها وحدتها مسبقا لجنة العمل والرفاه التابعة للكنيست.

كما يستدل، أيضا، أن على بعض عشرات آلاف أخرى من الجنود النظاميين يحصلون على معونات إضافية من قاداتهم العسكريين تتمثل في قسائم خاصة لشراء المواد الغذائية من المراكز التجارية المختلفة أو لشراء منتجات مختلفة للبيوت، ويتم تقديم بعض هذه المعونات بواسطة سلطات الجيش مباشرة (أي، من ميزانيتهم هو)، بينما يأتي بعضها الآخر من تبرعات تقدمها منظمات مختلفة، محلية ودولية (إبرز وأسسى هذه الأخيرة، منظمة أصدقاء الجيش الإسرائيلي في الولايات المتحدة - FIDF).

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن ضابط في قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي قوله إن الحديث يدور عن جنود يعانون من مشاكل ومصاعب مختلفة ليست كلها معروفة تماما ورسميا، من ضمنها: التورط في قروض من «السوق السوداء»، عائلات عاجزة عن سد احتياجاتها بالرغم من حصولها على دخل يزيد عن معدل الحد الأدنى للاجور في إسرائيل (٤٦٥٠ شيكل غير صاف، لقاء العمل بوظيفة كاملة، ابتداء من مطلع نيسان الحالي).

الجنود يبحثون عن عمل خلال فترة الخدمة العسكرية

توضح معطيات الجيش الرسمية أن غالبية هؤلاء الجنود الذي يتلقون المعونات المالية يخدمون في الوحدات الميدانية بالذات، بينما يعرض الجيش على النظاميين الذين يخدمون في «الوحدات الخلفية» حلا آخر لمشكلاتهم المالية والاقتصادية يتمثل، أساسا، في العمل في مرافق اقتصادية

«نادي امتيازات الجنود في الخدمة النظامية»، وزادت أن الفحص الاستقصائي الذي أجراه هذا «النادي»، ونشر في مجلة «بمخانيه» التابعة للجيش الإسرائيلي، بين أن قيمة أسلة الاستهلاك الجندي الواحد تبلغ ١١٠٠ شيكل، ومعنى هذا، طبقا للوثائق نفسها، أن تكلفة «مصروف الجيب» للجنود ستبلغ، منذ الآن، نحو ١٫٢ مليار شيكل سنويا، أي بزيادة قيمتها ٢١٥ مليون شيكل عما كانت عليه في السنة الأخيرة!

جنود في رسالة مفتوحة: نعيش في فقر!

وبالتزامن مع النظر في هذا الالتماس في هيئة المحكمة العليا، وقبيل إصدار هذه الأخيرة قرارها / توصيتها المذكورة، كانت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية قد أثار، في أواسط أيلول الأخير ٢٠١٤، ضجة واسعة حينما نشرت نص «رسالة مفتوحة» وجهها عشرات الجنود النظاميين في الجيش الإسرائيلي إلى كل من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وزير الدفاع، موشيه يعلون، ورئيس هيئة أركان الجيش السابق، بيني غانتس، يشكون فيها إليهم أوضاعهم الاقتصادية الخائفة الناجمة عن تكريس وقتهم لتأدية الخدمة العسكرية وبحذرون: «نحن نعيش في حالة من الفقر بسبب الخدمة النظامية في الجيش... المرتب لا يكفي لسد احتياجاتنا الأساسية، حتى أصبحنا أشبه بالمسولين!»

وكتب الجنود: «تجدنا لشعرة العسكري في الجيش واخترنا أن نكون مقاتلين، انطلاقا من شعورنا بتأدية رسالة وبالتزامن الاجتماعي... منذ الأيام الأولى على تجدنا ضعفتا حقيقة أننا كنا مجبرين على شراء معدات كثيرة وهامة لتأدية مهمتنا



حزب العمل، خسارة غير مدوية.

(أببا)

إلى كتلة صغيرة. ولكن أداء تلك الكتلة لم يكن مميزا من الناحية السياسية، ومن تولت رئاسة الحزب يومها، شبلي يحيوموفيتش، أبدت حجب قضية الصراع من رأس أولويات الأجندة السياسية. وعاد الحزب إلى الكنيست في انتخابات ٢٠١٣ مع ١٥ نائبا، ما يعني أن انشقاق باراك لم يكن له قاعدة انتخابية في الشارع، وفي هذه الانتخابات حقق "العمل" قفزة أخرى، كما ذكر سابقا.

حتى الآن يصر حزب "العمل" مع شريكه حزب "الحركة" على الجلوس في مقاعد المعارضة، ومنطق سير الأمور السياسية يعزز الاستنتاج بأن حزب "العمل" سيبقى في المعارضة، لأنه حتى لو قرر نتنياهو تغيير توجهه في تشكيلة الحكومة، واستبعد كتلة تحالف أحزاب المستوطنين "البيت الصامد" الإسرائيلي على قطاع غزة، حزبه، الذين ينافسون في تطرفهم نواب حزب "البيت اليهودي".

وفي حال بقي حزب "العمل" في مقاعد المعارضة سيكون أمامه اتخاذ المعارضة "المقاتلة"، وإذا ما نجح في هذا الأداء فإنه قد ينجح في معركة اللاحقة، وهي استعادة الكم الهائل من الناخبين الذين يبلجون إلى أحزاب "الفقاعة" في كل جولة انتخابات في السنوات الأخيرة.

العسكرية من مالنا الخاص، من مال لا نمتلك منك شيئا... وسرعان ما تكشففت أماننا الفجوات العميقة ما بين الجنود الذين تتوفر لدى عائلاتهم إمكانية دعمهم ومساعدتهم، وبين الجنود الذين لا تستطيع عائلاتهم فعل ذلك... منذ تجدنا للجيش، ونظرا لأن الراتب العسكري لا يكفي حتى لتوفير الاحتياجات الأكثر أساسية والخاصا، أصبحت جميعا متسولين نطلب الصدقات وغرقنا في ديون كبيرة لدى البنوك!»

وكان رد قيادة الجيش الرسمي الفورى على نشر هذه الرسالة، التي اشتهرت على الفور باسم «رسالة الجنود الفقراء»، قد اقتصر آنذاك على القول إن «هذه الظاهرة غير معروفة للجيش وقياداته!!!» علما بأن النشر عن هذه الرسالة ومضمونها جاء عشية الأعياد العبرية وبعد ثلاثة أسابيع من انتهاء عدوان «الجرف الصامد» الإسرائيلي على قطاع غزة.

ولكن، وفي وقت لاحق، صدر عن «قائد رفيع في قسم القوى البشرية» تعقيب أكثر تفصيلا جاء فيه أن «الجيش لا يعلم بوجود مشكلة جنود فقراء وجاهلين، لقد رصدنا مئات ملايين الشواكل لاستثمارها في جنود الخدمة النظامية... وفي حال توجه الجنود المعنيين، الموقعين على هذه الرسالة، إلى قاداتهم العسكريين المباشرين فسيتم فحص كل حالة على حدة ومعالجتها طبقا للحاجة والاحتياجات!»

وأضاف القائد العسكري إياه قوله إن «الجيش يعمل لرفع وزيادة مصروف الجيب (الراتب) التي يدفعها لجنود الخدمة النظامية، وذلك ابتداء من العام ٢٠١٥، وهو ما يستوجب ميزات إضافية وتشريعات قانونية مناسبة!»

وهذا هو، بالضبط، «ربط الفرس» كما يرى بعض المراقبين والمعلقين، ما تزويه هذه الرسالة وما تكشف عنه، هو واقع حقيقي يعيشه الجيش، وليس سببه قلة الموارد والإمكانات المالية والاقتصادية المتوفرة بين يدي الجيش وتحت تصرفه، إذ أن القادة الكبار وجنود الخدمة الدائمة يحصلون على امتيازات كبيرة ولا نهائية، بينما تشكل هذه الرسالة، وكذا المعطيات «الجديدة» التي ينشرها الجيش الآن، ورقة يستعملها لممارسة الضغط على السياسيين، من وزراء وأعضاء كنيست، ليس فقط للامتناع عن تأييد أي تقليص في ميزات الجيش، بل للعمل أيضا على إقرار زيادة هذه الميزات، بذريعة أن «حل مشاكل هؤلاء الجنود الفقراء والجياع المتسولين يحتم حصول الجيش على زيادات في الميزانية!!!»

تقرير «مفوضية شكاوى الجمهور ضد قضاة المحاكم» في إسرائيل:

٧٩٤ شكوى في العام ٢٠١٤ لم يجد "المفوض" منها سوى ٥٥ شكوى مُحقة فقط!

«منهجية إعداد تقرير هذه المفوضية وطريقة عرض معطياته هي التي تكفل هذا العدد المنخفض جداً، نسبياً، من "الشكاوى المحقة" ونسبتها المنووبة المتدنية، بالتالي، من مجمل عدد الشكاوى المقدمة إلى المفوضية في سنة محددة» في إحدى قاعات محاكم الصلح في إسرائيل، توجه القاضي فجأة إلى إحدى السيدات قائلاً: «السيدة هناك، بالأحمر في الصف الثاني... هل أنت زانية؟... لا، لا، فقط أريد أن أعرف... لم أقل إنك زانية، بل سألت!!» وقد حصل هذا بينما نهضت السيدة من مكانها وبدأت تتقدم نحو منصة الشهود في قاعة المحكمة، مقابل القاضي، وعلى الرغم من ذلك، لم يفرّز "مفوض الشكاوى"، رسمياً، بأن هذه الشكوى محقة، إذ قال "لم أجد حاجة إلى الإضافة نظراً لأن القاضي كان على وشك إنهاء مهام منصبه قريباً، وهو ما حصل فعلاً!!»

تلقت مفوضية شكاوى الجمهور ضد قضاة المحاكم المختلفة في إسرائيل، خلال العام المنصرم ٢٠١٤، ما مجموعه ٧٩٤ شكوى، وجدت من بينها ٥٥ شكوى (فقط!) مُحقة! هذه هي "النتيجة الأبرز" التي تظهر من بين طبقات التقرير السنوي، للعام ٢٠١٤، الذي قدمته، في أواخر آذار الأخير، "مفوضية شكاوى الجمهور ضد القضاة" في إسرائيل، والتي يرأسها حالياً النائب السابق لرئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، القاضي المتقاعد إيليازر ربغلين. وتسعود إلى هذه "النتيجة الأبرز" لاحقاً هنا.

والمحاكم المدنية في إسرائيل (خلافًا للمحاكم العسكرية، التي تشكل جهازاً آخر مستقلاً قائماً بذاته) تشمل ثلاث درجات من المحاكم "العامة": المحكمة العليا، المحاكم المركزية (الدرجة الوسطى) ومحاكم الصلح (الدرجة الدنيا).

أما من حيث التخصصات المختلفة فهناك العديد من المحاكم: المحكمة المركزية تعمل، أيضاً، كمحكمة للشؤون الإدارية، بينما تشمل محاكم الصلح، محاكم السير، محاكم الدعاوى الصغيرة، محاكم الشباب ومحاكم الشؤون المحلية. وإلى جانبها، هناك أيضاً: محاكم العمل، محاكم شؤون العائلة، المحاكم الدينية اليهودية، المحاكم الشرعية (الإسلامية) والمحاكم المذهبية (الدرزية).

شكاوى متنوعة تطال دائرة واسعة من الممارسات

وبموجب التقرير، فإن ٨٢٪ من مجمل الشكاوى التي قدمت ضد قضاة المحاكم المختلفة في إسرائيل خلال العام ٢٠١٤ وردت من أطراف متقاضين (متداولين في المحكمة)، شهود، ضحايا المخالفات، مؤسسات وغيرها. وقد تنوعت مواضيع الشكاوى وامتدت على دائرة واسعة من المجالات والمواضيع، من بينها بصورة أساسية: تصرفات غير لائقة من قبل القضاة في قاعات المحاكمات؛ وخلال المداوات القضائية؛ غياب المزاج القضائي اللائق؛ استخدام كلمات وتعابير مهينة أو جارحة بحق أحد الأطراف أو بحق المحامين؛ رفع الصوت دونما حاجة؛ ممارسة ضغط غير تناسبي وغير منطقي على الأطراف المتنازعة / المتقاضية من أجل دفعها للتوصل إلى "تسوية" خارج أروقة المحكمة؛ إبداء الاستهتار والاستخفاف بالمتداولين وبضحاياهم؛ العصبية والمزاج الحاد؛ غياب الصبر والتسامح؛ خلق أجواء مشحونة ومتوترة؛ عجز عن السيطرة على مجريات المحاكمة والمداوات القضائية والمس بالموضوعية والنزاهة القضائيتين.

وأوضح التقرير أن "مفوض الشكاوى" قام باستيضاح ٤٨٨

شكوى من مجمل الشكاوى الإجمالية (٧٩٤). أي ما يعادل ٦٢٪ فقط، بينما أصدر بحق الشكاوى الأخرى جميعها قراراً بأن "لا حاجة إلى استيضاحها!" ويفضل تقرير "مفوضية الشكاوى" عدد ونوعية الشكاوى التي وردت إليها خلال العام ٢٠١٤ ضد القضاة في المحاكم في الدرجات القضائية المختلفة، على النحو التالي: ٢٤ شكوى ضد قضاة المحكمة العليا (الدرجة القضائية الأعلى في إسرائيل)، لكن المفوض لم يجد ولو شكوى محقة واحدة من بين هذه الشكاوى، إذ قرر بالنسبة إلى ١٩ منها أن "لا حاجة إلى استيضاحها، إطلاقاً"، بينما رفض ٣ شكوى أخرى بعد إتمام استيضاحها فيما أوقف عملية الاستيضاح بالنسبة لشكويين، قبل انتهائها وإتمامها.

وتلقت "مفوضية الشكاوى" ٩٦ شكوى ضد قضاة في المحاكم المركزية المختلفة، وجد المفوض ٧ منها محقة، فيما قرر أن "لا حاجة للاستيضاح" بالنسبة إلى ٤٣ شكوى (٤٤٪) من الشكاوى ضد قضاة المحاكم المركزية) بينما رفض ٤٠ شكوى أخرى (٤٠٪) من هذه الشكاوى). وتم وقف عملية الاستيضاح، قبل إتمامها، بالنسبة إلى ٦ شكوى من بينها. أما القضاة في محاكم الصلح، فقد وردت ٣٧٧ شكوى ضدهم، وجد المفوض من بينها ٢٤ شكوى محقة (٧٪ منها) بينما رفض ١٧٩ شكوى منها (٤٩٪) بعد إتمام استيضاحها، فيما قرر أن "لا حاجة للاستيضاح" بالنسبة إلى ١٠٦ شكوى (٢٩٪) وأوقف عملية الاستيضاح قبل إتمامها بالنسبة إلى ٣١ شكوى (٨٪).

وتوزعت هذه الشكاوى، من حيث مواضيعها، على النحو التالي: ١٢ شكوى (٥٠٪) حول استمرار الإجراءات والمداوات القضائية لفترات طويلة جداً، والتأخير والمماطلة في إصدار القرارات والأحكام القضائية؛ ٨ شكوى (٣٣٪) حول قصورات وعيوب في إدارة المحاكم وتسجيرها و ٤ شكوى (١٧٪) حول تصرفات غير لائقة.

وتبين من التقرير أن ٥٣ شكوى قدمت في العام ٢٠١٤ ضد قضاة في محاكم العمل (١٠ منها ضد قضاة محكمة العمل القطرية -الدرجة القضائية الأعلى في محاكم العمل). وجد المفوض من بين ٣ شكوى محقة فقط (أقل من ١٪!!) أما الشكاوى الثلاث التي وجد أنها محقة فكانت، شكوى واحدة ضد قاض في محكمة العمل القطرية موضوعها التأخير في إصدار حكم قضائي وشكويين ضد قاضيين في محكمة العمل اللوائية (الدرجة القضائية الدنيا في محاكم العمل) إحداها حول قصور في إدارة المحاكمة وتسجيرها والثانية حول تصرف غير لائق.

وسجلت ١٤٤ شكوى ضد قضاة المحاكم لشؤون العائلة،

وجد المفوض من بينها ٨ شكوى محقة فقط. ولفت التقرير إلى أن عدد الشكاوى المرتفع، نسبياً، ضد القضاة في محاكم العائلة -تشير إلى جملة من المشكلات والصعوبات الخاصة والمميزة، في نوعيتها أو في حدتها، لهذه المحاكم! ومن بين هذه المشكلات والصعوبات، أشار التقرير بوجه خاص إلى "الطابع المميز للمداوات في محاكم شؤون العائلة، العلاقات المشحونة بين الأطراف المتقاضية والشحنات العاطفية القوية المرافقة لجزء كبير من هذا النوع من المنازعات والصعوبات، علاوة على أن إجراء هذه المداوات في جلسات سرية ومغلقة يؤخر، هو أيضاً على الأجواء السائدة في قاعة المحكمة".

٤٣٪ من الشكاوى غير محقة!

وعمد "مفوض الشكاوى" إلى تقسيم الشكاوى التي تم الانتهاء من استيضاحها كلياً في العام ٢٠١٤، طبقاً لنوع القرار الذي صدر بشأنها، على النحو التالي: ٣٣٦ شكوى (تعاادل ٦٩٪ من الشكاوى التي جرى استيضاحها) و ٤٣ شكوى (من مجمل الشكاوى) -تقرر أنها غير محقة؛ ٤٩ شكوى (تعاادل ١٠٪ من الشكاوى التي تم استيضاحها و ٦٪ من مجمل الشكاوى) - انتهت بوقف الاستيضاح؛ ٤٥ شكوى (تعاادل ٩٪ من الشكاوى التي تم استيضاحها) - انتهت بإنهاء الاستيضاح و ٣ شكوى (١٪ من الشكاوى التي تم استيضاحها) - انتهت بالإقرار بوجود قصور جهازي.

أما الشكاوى التي توصل "مفوض الشكاوى" إلى الإقرار بأنها شكاوى محقة، والتي بلغ عددها ٥٥ شكوى فقط من مجموع الشكاوى الكلي الذي لامس الـ ٨٠٠، فقد توزعت من حيث مواضيعها على النحو التالي: ٣٣ شكوى (٤٢٪) من الشكاوى المحقة) دارت حول تواضل الإجراءات والمداوات القضائية لفترات زمنية طويلة جداً، نسبياً، وحول التأخير والمماطلة في إصدار القرارات والأحكام القضائية؛ ١٥ شكوى (٢٧٪ من الشكاوى المحقة) دارت حول تصرفات غير لائقة من جانب القضاة؛ ١٣ شكوى (٢٤٪ من الشكاوى المحقة) حول قصورات وعيوب في إدارة المحاكمة وتسجيرها؛ ٤ شكوى (٧٪ من الشكاوى المحقة) حول انتهاك مبادئ العدالة الطبيعية.

وأما من حيث توزيع الشكاوى المحقة الـ ٥٥ على المحاكم (من حيث الدرجات) فقد أظهر التقرير أن غالبيتها كانت ضد قضاة في محاكم الصلح، التي تشمل أيضاً محاكم الدعاوى الصغيرة، محاكم الشباب، محاكم السير ومحاكم القضايا المحلية؛ ٢٤ شكوى (٤٤٪ من الشكاوى المحقة) ضد قضاة في محاكم الصلح؛ شكوى (٢٢٪ من الشكاوى المحقة) ضد قضاة

في المحاكم الدينية اليهودية؛ ٨ شكوى (١٤٪ من الشكاوى المحقة) ضد قضاة في محاكم شؤون العائلة؛ ٧ شكوى (١٣٪ من الشكاوى المحقة) ضد قضاة في المحاكم المركزية (بما فيها محاكم الشؤون الإدارية)؛ ٣ شكوى (٥٪ من الشكاوى المحقة) ضد قضاة في محاكم العمل وشكوى واحدة فقط وجددها "مفوض الشكاوى" محقة من بين الشكاوى التي قدمت ضد قضاة في المحاكم الشرعية (الإسلامية).

القاضي و"الزانية"!

بين الشكاوى التي يعرض لها التقرير ثمة ما يتجاوز الكثير من حدود المقبول، بل المعقول، في قاعة محكمة أياً كانت، بوجه عام وأعلى، فكـم بالحري في دولة حذرت في «بطاقة هويتها» كلمة «ديمقراطية» التي تغنّى بها ليل نهار، وللندجة، نورد هنا بعض العينات، كما أوردها تقرير «مفوض الشكاوى»:

في إحدى قاعات محاكم الصلح في إسرائيل، توجه القاضي فجأة إلى إحدى السيدات قائلاً: «السيدة هناك، بالأحمر في الصف الثاني... هل أنت زانية؟... لا، لا، فقط أريد أن أعرف... لم أقل إنك زانية، بل سألت!!» وقد حصل هذا بينما نهضت السيدة من مكانها وبدأت تتقدم نحو منصة الشهود في قاعة المحكمة، مقابل القاضي، وفيما بعد، ادعى القاضي بأن «الكلمة كانت تقصد نكتة مشهورة» ولم يقصد، البتة، السيدة التي كانت ترتدي قميصاً أحمر وهمت بالمثل أمامه.

وعلى الرغم من ذلك، لم يقر «مفوض الشكاوى»، رسمياً، بأن هذه الشكوى محقة، إذ قال إنه «لم أجد حاجة إلى الإضافة نظراً لأن القاضي كان على وشك إنهاء مهام منصبه قريباً، وهو ما حصل فعلاً!!»

وفي حالة أخرى، طلب أحد المحامين من القاضي في إحدى محاكم الصلح قراءة بعض الوثائق التي قدمها إليه خلال الجلسة، نظراً لما فيها من بيانات هامة، غير أن القاضي واجه هذا الطلب برفض قاطع قائلاً: «أنا أقرأ ما أريد، متى أريد!» وأقر المفوض بأن هذه الشكوى محقة.

وهي إحدى محاكم شؤون العائلة، وبينما كانت الأجواء مشحونة للغاية بين زوجين متخاصمين، تدخلت القاضية فجأة وقالت للزوج: «إرفعها على صاروخ!!» ولم ير المفوض أن هذه الشكوى محقة!

وفي محكمة أخرى من محاكم شؤون العائلة، أرغمت القاضية شابة قدمت دعوى «نفقة بالغ»، ضد والدها بالتوجه نحو والدها وضمه ومعانقته في قاعة المحكمة، على الرغم من أنه درج على ضربها والاعتداء عليها بينما كانت طفلة، وأقر المفوض بأن الشكوى محقة.

رئيس «جمعية حقوق المواطن»:

ذراع تطبيق الديمقراطية في إسرائيل مصابة بمرض التحلل من القيم!

«جمعية حقوق المواطن» تلتمس إلى المحكمة العليا وتطالب بتوفير كتب باللغة العربية في المكتبات العامة في تنسيرت عيليت*

لإقامة مدرسة عربية في المدينة، والإعلان غير الواضح عن إقامة مكتبة منفصلة للمواطنين العرب، والتي لم تقم حتى اللحظة، يشير إلى أن البلدية تعارض إقامة أية مؤسسة ثقافية أو اجتماعية عربية في المدينة، وإلى أن معارضتها هذه تستند إلى اعتبارات مرفوضة وغريبة.

كما ادعوا في تطرحهم إلى إعلان البلدية عن نيّتها إقامة مكتبة عربية في حي الكروم، في المدينة، وهو حي غالبية سكانه من العرب ويقع على تخوم مدينة الناصرة، أن إقامة مكتبة منفصلة لا تناقض المطالبة بإضافة كتب وخدمات مكتبية باللغة العربية في المكتبة المركزية وفروعها علماً أن السكان العرب يسكنون في أحياء مختلفة في المدينة ولا ينحصر سكنهم في الحي "العربي". كما جاء أن هذه الخطوة لا تلغي التمييز ضد المواطنين العرب، بل تعزّزها وتعبر عن سياسة مرفوضة تهدف إلى فصل المواطنين العرب عن باقي أحياء المدينة.

وأضاف المتلمسون أنه على المكتبة هذه أن تستوفي كافة الشروط من حيث التجهيزات والموارد والتحويل والوظائف، إلا أنه حتى اللحظة، وبعد أكثر من عامين منذ وعدت البلدية بذلك، لم تقم الأخيرة بتحديد جدول زمني لإقامتها أو تعيين وتمويل مكتبيين أو حتى شراء كتب، وقامت فقط بوضع خزانة كتب واحدة على هامش القاعة الرياضية في المركز الجماهيري في حي الكروم». وشدّد المتلمسون على أن هذه السلوكيات تعتبر تطبيقاً للعقيدة المرفوضة «منفصل ولكن متساو»، وأن فصل الحيز والسكان وفق اتماثهم القومي هو فصل مرفوض وغير قانوني

المتعددة، وبتنا شهدوا على ظواهر من قبيل: يهود لا يريدون العيش في محيط عرب، وعلمانيون يتعدون عن محيط المتدينين، وبيض البشرة يقيمون حواجز أمام سمر البشرية، ومواطنون غير يهود يتعرضون لتحريض نذرة قومية».

وأضاف ميخائيل، "يصعب العثور في تاريخ شعبنا على فترات لسرور اجتماعية عنيفة أفسس من الفترة الحالية التي تتفاقم فيها الشرخ بين يسار ويمين، بين شريطين وغربيين، بين يهود وعرب. في الوقت عينه فإن ذراع تطبيق الديمقراطية مصابة بمرض التحلل من القيم، فالكشوف عن تحويل نساء يخدمن في جهاز الشرطة الى ضحايا تحزرت تأثير تساؤلات مؤسبة عن مدى أخلاقية إحدى الأذرع المهمة في كل مجتمع.

"وفي ظل مناخ الحرب وإشعال لهيب الفرائز القومية، تزداد النزعة إلى قمع حرية التعبير، وملاحقة الشجعان الذين يعلنون أن هناك طرقاً أخرى لحل النزاعات، إن من يؤشر إلى درب السلام يدان بالخيانة، ومن يرفع صوته ضد الاحتلال وضد انتهاك حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية يعتبر كارهاً إسرائيلياً".

وختم: «مع قدوم عيد الربيع والحرية، فإننا - موظفو جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أعضاءها، داعموها وأنصارها - نعمل بلا كلل من أجل عدم الخنوع للباس. إن الاستسلام والانعزال لم يشكّل أبداً حلاً لأي مشكلة، وعلى الرغم من أي شيء، نظل إسرائيل دولة غنية وديمقراطية. فما تزال القوانين والمؤسسات الديمقراطية تشكل بوصلة لها، وما

قال رئيس «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» الأديب سامي ميخائيل إن ذراع تطبيق الديمقراطية في إسرائيل مصابة بمرض التحلل من القيم، وأشار إلى أن الكشف الأخيرة عن تحويل نساء يخدمن في جهاز الشرطة إلى ضحايا تحزرت جنسي تثير تساؤلات مؤسبة عن مدى "أخلاقية إحدى الأذرع المهمة في كل مجتمع".

وجاءت أقوال ميخائيل هذه في رسالة تهنئة وجهها إلى الرأي العام في إسرائيل في مناسبة عيد الفصح العبري الذي يصادف هذه الأيام، وجاء فيها:

"على مز الأجيال حمل إلينا عيد الربيع وما ينطوي عليه من دلالة الحرية بشرى التكافل المتبادل والتضامن الاجتماعي، وفي عدد من أماكن الشتات يجري الاحتفال بلبلة الفصح في ظل أبواب مفتوحة وشبابيك مضاءة، إن مقولة «اليات كل جاثع كي ياكل» تنطوي على معنى راسخ في روح شعب استلهم قوّة روحية من الإيمان باننا نتقاسم المسؤولية عن بعضنا البعض. غير أن دولة إسرائيل بالذات، وبعد ٦٧ على إقامتها، تحولت إلى حصن لاثرياء مُتخمّن، وإلى مكان تعرّض فيه الطبقات الشعبية التي تعاني من الضائقة إلى النكران والضياع والإهمال. فالفجوات بين المركز والأطراف، والنقص في السكن مع انهيار منظومة الرفاه، يقوّض التضامن الذي يشكل حجر الزاوية في كل مجتمع سليم، وفي خضم ذلك كله يتم توجيه مشاعر الإحباط واليأس نحو العناوين غير الصحيحة بل ونحو فئات شعبية مُعمّدة. من المؤسف معاشة العنصرية المتفشية بيننا، والاعتزاب إزاء المستضعفين، والهوة الأخذة بالاتساع بين فئات المجتمع

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdrop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي